مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: ثورة تونس الواقع والمستقبل
اسم الكاتب: م.م. محمد كاظم المعيني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7074
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ثورة تونس الواقع والمستقبل

م.م.
محمد كاظم المعيني(*)
Mak_662000@yahoo.com

الملخص

تعد حادثة احراق الشاب "بو عزيزي" لنفسه الشرارة الاولى للانتفاضة الشعبية التي حدثت في تونس نهاية عام ٢٠١٠ ، وهذه بدورها كانت الشرارة الاولى لبقية الانتفاضات التي حدثت في المنطقة ، بمعنى انه لم يثبت لغاية الان تورط اي طرف خارجي في عملية التغيير التي حدثت في البلدان العربية وان ما حدث هو أمر داخلي ساهمت في احداثه مجموعة اسباب داخلية تشترك فيها اغلب الانتفاضات العربية الاخرى . لكن انتفاضة تونس لها مزية تكاد تنفرد بها عن البقية الا وهي سلميتها وعدم وقوع الكثير من الخسائر مقارنة بما حصل في اليمن ومصر وليبيا وسوريا . ان المرحلة الانتقالية التي تمر بها تونس للعبور نحو الديمقراطية شهدت عدداً من الصراعات بين الاحزاب المتنافسة والتي تمحورت في تيارين ، اولهما التيار الاسلامي بقيادة حزب النهضة ، والثاني هو التيار الليبرالي والذي يضم احزاباً قومية واشتراكية وشيوعية ، وادى هذا التنافس الى تشكيل واسقاط عدد من الحكومات خلال الفترة الممتدة من بداية ٢٠١١ الى بداية ٢٠١٤ وتشكيل حكومة "مهدي جمعة" اي لغاية كتابة بحثنا هذا .

المقدمة:-

لقد كانت بدايات حركات التغيير الحديثه والتي جيَرت الولايات المتحده الامريكيه قسماً منها لصالحها وخاصة تلك المرتبطة بتركة الاتحاد السوفيتي السابق وهي "ربيع براغ" في تشكوسلوفاكيا وثورة "الارز" في لبنان والثورة "الوردية" في جورجيا واختها الثورة "البرتقالية" في اوكرانيا ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والثورة "البنفسجية" التي اطلقها الرئيس جورج دبليو بوش على احتلاله للعراق عام ٢٠٠٣ والثورة "البيضاء" في ايران عام ١٩٦٣ و"الخضراء" عام ٢٠٠٩ ، وثورة "الياسمين" في تونس. كل هذه الاوصاف والالوان التي

(*)كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

اطلقت على تلك الثورات او حركات التغيير ماهي الا تمهيد وبداية لاعادة تسمية ووصف الثورات وحركات التحرر والتغيير التي قد تحصل في اي بقعه من العالم ،وهذا ما حصل فعلاً في منطقة الشرق الاوسط ،وسواء كانت هذه التسميه عفوية او مقصودة إلا اننا سنقف قليلاً عند هذه التسمية لمعرفة مدى انسجامها مع الواقع، حيث ان هناك خلط وسوء فهم في بعض المفاهيم السياسية التي وصفت حالة التغيير التي حصلت في بعض الانظمه السياسيه العربيه، ومنها مصطلح "ثورات الربيع العربي"، فمن ناحية كونه عربي فهو عربي بدون جدال، اما من ناحية كونه ربيع فالربيع من الناحية الموضوعية يدل على التجدد وعودة الحياة بعد سبات وبرد وثلج الشتاء واصطباغ الطبيعة باللون الاخضر الزاهي والوان الورود المختلفة، اما من الناحيه المجازيه فيمثل الربيع الازدهار والتطور والامل والرقي والاستقرار وكل ماهو ايجابي في الحياة، فأين الربيع من ما حصل ويحصل في هذه الدول، التي طالتها عمليات القتل والتهجير والخطف والاعتقالات والسلب والنهب وخراب الديار وانهيار الاقتصاد والمستقبل المجهول وغيرها، اما من ناحية كونها ثورة فان كثير من الكُتاب يخلط بينها وبين مصطلحات اخرى مثل (انقلاب،انتفاضه، احتجاج، اعتصام، مظاهره، تمرد، عصيان)، فلكل مصطلح له تعريف خاص به لايشبه الاخر،إلا انه بقي المصطلح الاكثر شيوعاً لهذه التغييرات هو "الثورة" فالنظام القائم يسمي المعترضين عليه متمردين او ارهابيين وبالمقابل المعترضين على النظام يسمون انفسهم ثوريون وهكذا، كما وان طبيعة التغيير في الانظمة العربية التي شملها ذلك التغيير تختلف من نظام لآخر وحسب نوع العلاقه بين قمة الهرم وقاعدته، فتراوحت درجة وحِدَةْ التغيير من الاقل عنفاً وخسارة كما في تونس الى الاشد عنفاً والاكثر دماراً كما في ليبيا وسوريا وتراوحت بقية الدول (مصر، اليمن، البحرين) بين هذا وذاك . لذلك اصبح لزاماً علينا ان نعُرف مصطلح الثورة لكي يتبين لنا مدى مطابقة هذا المصطلح مع الواقع، وعليه فان الثوره هي مقدمة لعملية تغيير جذري يطال النظام السياسي برمته ومؤسساته واجهزته، ويتبعها إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات بين فئات وطبقات المجتمع وعلى كافة الاصعدة الاقتصادية والسياسية والفكرية والاجتماعية، ويجب ان تتصف الثورة بثلاث صفات رئيسيه متصلة وهي (الشعبية، العلمية، الاستمرارية) لكي نطلق عليها ثورة[1].

اشكالية البحث :-

[1] طارق الهاشمي ،الاحزاب السياسية،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية، ١٩٩٠،ص١٠٩.

تنطلق الاشكالية من معرفة مصير هذه الاحتجاجات او "الثورات" ومن هم الفاعلين الحقيقيين وماهية الوسائل المستخدمة في عملية التغيير وماهو شكل النظام الجديد وما طبيعة القوى المؤثرة فيه وماهية الخريطة السياسية بعد التغيير، وهل سيتوافق التيار الاسلامي السياسي مع التيار الليبرالي العلماني من اجل الخروج بمعادلة سياسية ناجحه تعبر بتونس الى حالة جديدة افضل، ام يعاد النظام السابق نفسه ولكن بوجوه جديده ؟كل ذلك سوف نحاول فك رموزه وتوضيحه من سياق البحث.

فرضية البحث :-

تنطلق الفرضيه من خلال الاجابة عن عدة تساؤلات مفادها هو هل ان الولايات المتحدة الامريكية قامت بتغيير استراتيجيتها الخاصة بدعم الانظمة الحليفة والصديقة لها لصالح شعوبها ام هو مجرد تكتيك لاحتواء هذه الاحتجاجات؟ وهل لنظرية المؤامرة دور فيما يجري من احداث على الساحه التونسية وعلى دول "الربيع العربي" ام هو مجرد ردود افعال عفويه من قبل شعوب هذه الدول ؟ وهل يمكن ان تنتشر عدوى التغيير هذه الى بقية دول المنطقه والعالم ام لا؟

منهجية البحث :-

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التأريخي لوصف النظام السياسي التونسي قبل التغيير وطبيعة القوى المؤثرة فيه في تلك الفترة ، ثم اعتمدنا على منهج التحليل النظمي لدراسة وتحليل التطورات السياسية الداخلية بعد التغيير واثرها على عملية التحول الديمقراطي في تونس .

هيكلية البحث:-

استجابة لموضوع البحث تم تقسيمه الى :

المبحث الاول : واقع النظام السياسي التونسي قبل الثورة .والمبحث الثاني : اسباب الثورة، والمبحث الثالث : المرحلة الانتقالية، والمبحث الرابع : مستقبل الثورة ،والخاتمة، والمصادر.

المبحث الاول :- واقع النظام السياسي التونسي قبل الثورة .

العامل الجغرافي والاقتصادي : تقع تونس في شمال غرب قارة افريقيا، يحدها من الشمال والشرق البحر الابيض المتوسط ومن الجنوب الشرقي ليبيا ومن الغرب الجزائر، وهناك عدم تكافؤ في موضوع الإعمار والتنميه بالنسبة للولايات الساحلية والداخلية مما أثر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع من ناحية تركز السكان وتكافؤ الفرص والرفاهية والتطور، حيث يتركز ٦٥،٣% من السكان في الولايات الساحليه حيث تستحوذ هذه الولايات على ٨٥% من المؤسسه الصناعيه و٨٧،٥% من

الايدي العامله للبلاد، كما وان نمو الناتج المحلي الاجمالي بلغ اكثر من ٥% منذ اوائل التسعينيات بسبب اعتماد تونس على الصناعات الموجهه نحو التصدير وعملية تحرير وخوصصة الاقتصاد[١].

وتقريباً منذ تأسيس دولة تونس الحديثه ولغاية مايعرف بأزمة الخبز التي عصفت في البلاد عام ١٩٨٤ ،كان نصيب الزراعة من حجم الاستثمارات بحدود ١٥،٤% ،مقابل ٣٣،٧% للصناعه و ٥٠،٨% للخدمات، مع العلم ان عدد العاملين في قطاعي الزراعة والصيد البحري بلغ ٤٠% من السكان، في مقابل ٢٥% في قطاع الصناعه و ٣٠% في قطاع الخدمات[٢].

تونس بعد الاستقلال : أتسمت حقبة نشوء دولة تونس المعاصر بالتشنج والتأزم والى اللجوء الى العنف كأسلوب لتحقيق الاهداف السياسية، وكان أول ظهور للدولة من خلال توقيع أتفاقية الاستقلال الداخلي في العام ١٩٥٥ وبعدها تم التوقيع على بروتوكول الاستقلال في (٢٠/ ٣/ ١٩٥٦)، والذي تزامن معه انقسام الشعب التونسي الى فريقين، الاول مؤيد لهذه الاتفاقيه وضم "الحزب الدستوري" ورئيسه "الحبيب بو رقيبه" وجماعة الديوان السياسي، والفريق الثاني معارض لهذه الاتفاقيه ضم الأمين العام لل "حزب الدستوري" السيد "صالح بن يوسف" وجماعة الأمانه العامه ، واستطاع الفريق الثاني من تعبئة نسبة كبيرة من أفراد الشعب التونسي وشكّل ما يعرف بالحركه اليوسفية(*). وصدر الدستور الاول في (١/ ٦/ ١٩٥٩) مبيناً شكل النظام السياسي على انه جمهوري مركزي رئاسي ذو سمه ليبراليه ، ليستلم الرئيس "الحبيب بو رقيبه" الحكم ويصبح اول رئيس جمهوريه لتونس وكانت رئاسته مدى الحياة . لقد اتصفت الجمهوريه الاولى بصفات عدّة، لعل من اهمها تركيز واختزال السلطه بشخص "بو رقيبه" متخذاً من شعار "لويس الرابع عشر" اساساً لسياسته، حيث كان يردد باستمرار قوله الشهير "النظام هو انا"، وكذلك الميزه الاخرى وهي تحول حزبه الحاكم "الحزب الدستوري" من حزب يمثل الشعب الى حزب يمثل الحكومه ويميل الى تصفية خصومه ومنافسيه، وكذلك اتباعه سياسة العلمنه المتطرفه التي غالى بها "بو رقيبه" بعد

---

[١] موقع ويكيبديا ar.wikipedia.org/wiki/tunes

[٢] محمد عبد الباقي الهرماسي،المجتمع والدوله في المغرب العربي،مركز دراسات الوحده العربيه،بيروت،١٩٨٧،ص٦٨

(*)هي حركة ذات توجه قومي عربي ، استطاعت ان تجر وراءها تيارات فكريه واحزاباً سياسيه ومنظمات نقابيه وعناصر وطنيه واخرى ثوريه آمنت بالكفاح المسلح ، ويمكن اعتبارها حركة مبادئ وقيم لاحركه سياسيه براغماتيه ، إلا انها فشلت ولاسباب كثيرة ، منها عدم تمكنها من استقطاب القوى الاخرى حيث اختارت جماعة "الديوان السياسي" مثلاً التحالف مع "بورقيبه" صاحب التوجه البراغماتي والعدائي لكل ما يمت بصله للعروبه والاسلام ، ومنذ ذلك التأريخ وضع اساس النظام السياسي التونسي مستنداً على العلمانيه متناسين من كون الشعب التونسي هو جزء من الامه العربيه والاسلاميه . ينظر :- سالم لبيض،الدوله واحزاب المعارضه القانونيه....اية علاقه؟حالة تونس،المجله العربيه للعلوم السياسيه،بيروت، ع٢٧،صيف ٢٠١٠، ص١٠.

مدة قصيرة من تسلمه السلطه، من خلال الغاء القضاء الاسلامي وانتهاج القضاء المدني على الطريقه الفرنسية، وتهميش دور المسجد الكبير "الزيتونه" وربطه بنظام التعليم العلماني[1]. وكل ذلك يدلّ على عداء "بو رقيبه" لكل ماينتمي الى العروبه والاسلام، واندفاع وتبعيه للحضارة الفرانكوفونيه، واستمر حكمه لغاية عام ١٩٨٧ حيث اطاح بحكمه وزير داخليته "زين العابدين بن علي" بواسطة انقلاب عسكري مستغلاً ضعف ومرض "بو رقيبه" وشيخوخته السياسيه، والذي اسس الجمهوريه الثانيه وساعده في ذلك ضغط الرئيس الامريكي الاسبق "ريغن" على فرنسا بضرورة إزاحة "بو رقيبه"، عندما وجدوا في شخصية "بن علي" رجل تونس القوي ورجل المرحله الذي ينفذ مصالح الولايات المتحده الامريكيه واوربا في المنطقة[*]. لقد انتهج "بن علي" سياسه متشدده تجاه الحركات الاسلاميه في سياق التعاون الامني الاوربي- المغربي لمحاربة التيار الاسلامي في منطقة المتوسط من خلال قيامه بتضخيم الجهاز الامني للحزب الحاكم عندما تحول هذا الحزب الى اداة قمع للمعارضين من خلال ممارسة الضغط والرقابه عليهم، وتحويل خلايا هذا الحزب الى مايسمى بـ "لجان الاحياء" التي عملت كخلايا مدنيه امنيه لتنفيذ سياسة الحزب الحاكم ، وكان تمويل وتدريب هذه الميليشيا (الامن التونسي) من خلال مساعدات مجانيه من قبل كل من فرنسا وايطاليا والمانيا وبلجيكا[2]. وقد قدم "بن علي" نفسه على انه زعيم الاصلاح الذي يضطلع بمهمة وضع اسس الديمقراطيه والتعدديه وتكريس دولة القانون[3]، وبدأت هذه المرحله بدخول العديد من الاحزاب الكلاسيكيه والحديثه الى ساحة العمل العلني ولكن بصورة شكليه ، كالحالة خلال فترة حكم "بورقيبة" عندما تمر الحكومة بأزمة معينة فأنها تسمح للأحزاب الاخرى بالعمل ريثما يستقر الوضع الداخلي للبلد ، وهذا شأن أغلب الأنظمة الشمولية ، وقد انقسمت هذه الاحزاب الى[4]:-

[1] المصدر السابق، ص٣١.

[*] أشار تقرير سري أعده (فيرنون والترز) نائب مدير CIA السابق في آيار ١٩٨٧ قال فيه " ان بن علي هو الرجل القادر على قيادة الجمهوريه الثانيه في تونس ، التي ينبغي ان تجمع في صفوفها كل العائلات السياسيه التونسيه المواليه للغرب، كما اقترح والترز ايضاً في تقريره ، لاجل حل الازمه السياسيه في تونس ينبغي اصدار عفواً تشريعياً عاماً والاعتراف باحزاب المعارضه ، وعودة المعارضين السياسيين المنفيين" . ينظر:- سؤدد كاظم مهدي،التغيير السياسي في تونس "دراسه تاريخيه= =سياسيه" – في التغير في المنطقه العربيه..الدوافع..الاسباب..مواقف الدول منها ،مركز المستنصريه للدراسات العربيه والدوليه، تموز٢٠١٢ ،ص٩٨.

[2] المصدر السابق، ص٦٨.

[3] سالم لبيض،الدوله واحزاب المعارضه القانونيه.....ايه علاقه ؟حالة تونس،المجله العربيه للعلوم السياسيه،مركز دراسات الوحده العربيه،بيروت، ع٢٧،صيف ٢٠١٠،ص١٨.

[4] احمد عبد الهادي،تجربة الانتخابات التونسيه بين المعارضه والحزب الحاكم ،مجلة قضايا دوليه، ع٢٢٥،نيسان ١٩٩٤،ص٢٢.

١- احزاب داخل البرلمان ومنها (حركة الديمقراطيين الاشتراكيين،حزب الوحده الشعبيه،الاتحاد الديمقراطي الوحدوي،حركة التجديد،الحزب الاجتماعي التحرري، حزب الخضر للتقدم).

٢- احزاب خارج البرلمان ومنها (الحزب الديمقراطي التقدمي، التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات) .

لقد اثبتت نتائج الانتخابات التشريعيه التي جرت في الاعوام من نيسان ١٩٨٩ ،آذار ١٩٩٤، تشرين الاول ١٩٩٩، تشرين الاول ٢٠٠٤ ، التفوق الكاسح للحزب الحاكم (التجمع الدستوري) مقارنة ببقية الاحزاب الاخرى المشاركه في هذه الانتخابات ، والتي حققت نتائج عاليه جداً وصلت في بعضها الى نسبة ٩٩،٩% من نسبة المشاركه . ومدة ولاية الرئيس محددة بـ ٥ سنوات ويجوز للرئيس ان يعيد ترشيح نفسه لولايتين متتاليتين ، الا ان هذا النص الدستوري غالباً ما يضرب عرض الحائط ويكون مجرد حبراً على ورق ، وهذا بالتاكيد هو شأن الانظمه الدكتاتوريه وشأن جميع نتائج انتخابات الانظمه الشموليه في المنطقه العربيه ، والتي لاتعكس الصورة الحقيقيه لرغبات وطموحات الجماهير في هذه الدول[١]. وهذا مؤشر آخر لالتزام النظام بصور شكليه وباهته لعملية التحول الديمقراطي في تونس، ومن جانب اخر قام النظام بالقاء القبض على بعض ناشطي حقوق الانسان ومعارضيه لاعلانهم نيتهم خوض الانتخابات ضد الرئيس "بن علي" في الأنتخابات الاولى عام ١٩٨٩[٢]. ويتكون البرلمان التونسي من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس المستشارين وحق الاقتراع يكون لجميع التونسيين ممن اتموا ٢٠ عاماً من عمرهم[٣].

العامل الديموغرافي والاداري : تقسم الدوله الى ٢٤ ولاية مع مساحه اجماليه تبلغ ١٦٤٤١٨ كم٢ ومعدل نمو سكاني سنوي يبلغ ١،٩% ، ومعدل تعليم عام ٧٤،٣% ، مع تصاعد عدد مؤسسات التعليم العالي لتصل الى مايقرب من ٢٠٠ مؤسسه منتميه الى ١٢ جامعه سجل فيها ٣٥٠٨٢٨ طالباً ، وفي احصائيات اخرى رصدت عدد الخريجين الجدد من الجامعه نحو ٨٠ الفاً سنوياً[٤]. ومعدل العمر ٧٣،٥ سنة ، ومعدل الدخل السنوي للفرد يبلغ ٥٣١٩ دينار تونسي ، وعدد السكان

---

[١] سالم لبيض ،مصدر سبق ذكره،ص ص٢١-٢٣.

[٢] نغم محمد صالح،نظم الحكم في البلدان العربيه ،سلسلة محاضرات في كلية العلوم السياسيه/جامعة بغداد للعام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ،ص١٠٥.

[٣] المصدر السابق.

[٤] ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجيه في تونس وميلاد الموجه الثانيه من التحرر السياسي،المستقبل العربي، بيروت، ع٢٠١١،٣٨٧، ص١٤٠.

١٠٤٨٦٣٣٩ مليون نسمه ، ونسبة التحضر ٦٦،٣% ، ونسبة البطاله بحدود ١٢% اما بالنسبه الى عدد العاطلين عن العمل من اصحاب الشهادات العليا فقد تضاعف ١٠ مرات من العدد العام للعاطلين عن العمل ، اي بحدود ٢% خلال الفتره بين ١٩٩٤– ٢٠٠٨ حسب احصاءات مكتب التشغيل التونسي[١].

ان السمه الغالبه للشعب التونسي هو شعورهم بالانتماء الوطني لتونس في ظل غياب واضح للطائفيه والعرقيه ، ويتكون المجتمع التونسي من عدة مجموعات عرقيه يشكل العرب الغالبيه العظمى منهم ثم يليهم الامازيغ وبعدهم تأتي مجموعات تشكل اقليه في المجتمع التونسي ومنهم الفينيقيون والاتراك والاوربيون والافارقه والرومان والاندلسيون، كما ويشكل الدين الاسلامي اكثر من ٩٨% من ديانة المجتمع التونسي مقسمه الى ٨٥% من المذهب المالكي و١٥% من المذهب الاباضي ، ويشكل اليهود والمسيحيون مانسبة اقل من ٢% من باقي المجتمع[٢].

عضوية المنظمات الدوليه : انضمت تونس الى كثير من المنظمات منها على سبيل المثال لا الحصر ، عضوية الامم المتحده في (١٩٥٦/١١/١٢) ، وعضوية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعميرعام ١٩٥٨ ، وعضوية جامعه الدول العربيه عام ١٩٥٨ ايضاً ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي عام ١٩٦٩ ، وعضوية منظمة التجارة العالميه في (١٩٩٥/٣/٢٩) ، وعضوية مجموعة الحوار المتوسطي عام ١٩٩٥[٣].

مميزات الشعب التونسي : يمتاز الشعب التونسي بسمات عديده يكاد ينفرد بها عن باقي الشعوب العربيه ، تؤهله لبناء نموذج ديمقراطي ، ويمكن اختصار هذه المميزات بما يلي :–

١) نسبة عاليه من المتعلمين يرافقه مستوى متقدم ونسبه عاليه من اصحاب الشهادات العليا .
٢) وجود مجتمع مدني نشط واعي وطبقه وسطى قويه ونوعيه تمثل مايقرب من ٤٨% من مجموع السكان[٤].
٣) نظام اقتصادي مستدام مع نسبة دخل جيده مقارنة ببقية الدول العربيه الاخرى مع حصول كل عائلة تقريباً على وحدة سكنيه مستقلة .

---

[١] المعهد الوطني للاحصاء في تونس ، إحصائية عام ٢٠٠٩.
[٢] موقع ويكيبيديا ar.wikipedia.org/wiki/tunes
[٣] المصدر السابق.
[٤] ناجي عبد النور ،مصدر سبق ذكره ،ص١٤٥ .

٤) إعتناق الاسلام المعتدل (المذهب المالكي) لغالبية الشعب .

المبحث الثاني :- أسباب الثورة .

أولآ : الأسباب الداخليه : وتشمل الاسباب العامة والاسباب الخاصة للثورات.فبالنسبة للأسباب العامة التي تتصف بها أغلب الأنظمه السياسيه العربيه هي :-

١) انظمه تابعه تعاني من أزمة شرعية لأنها استمدت شرعيتها من الثورة والانقلاب وشخصنة السلطة مما ادى الى اتساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم الامر الذي ادى الى قطيعه بين السلطة والمجتمع،حيث سارت هذه الانظمه عكس اتجاه شعاراتها ودساتيرها وكان خطابها السياسي في اتجاه وفعلها في الاتجاه المعاكس[١].

٢) تتصف بأنها أنظمة توليتارية شمولية لاتسمح بالتداول السلمي للسلطة ولا اي نشاط من قبل اي جهه سياسية تعارض النظام ، وبالتالي تقوم بإقصاء وإبعاد المعارضين ولو باستخدام القوة المفرطة ، الامر الذي ادى الى تكوين المعارضه في الخارج مستخدمه الدول الحاضنه لها منطلقاً للأنقضاض على النظام حينما تسنح الفرصه المناسبه لذلك[٢].

٣) الافتقار الى المؤسسات سواء الرسميه او غير الرسميه والتي تمثل حلقة الوصل الرئيسيه بين الحاكم والمحكوم ، وتركّز السلطات والصلاحيات الواسعه لصالح رئيس الحكومه دون وجود آليات حقيقيه للمسائله والمحاسبه مع التضييق المستمر للحريات والحقوق المدنيه يقابلها تصاعد نفوذ المؤسسات الامنيه والمخابراتيه تحت حجج وذرائع كثيره وبالتالي يؤدي ذلك الى تحويل نسبه كبيره من موازنة الدوله لهذه المؤسسات على حساب القطاعات الاخرى (التعليم ، الصحه).

٤) تقوم بعض الأنظمة العربية بعمل اصلاحات شكليه وسطحيه تُضَمِنها في دساتيرها او في قوانينها كلما تعرضت لضغوط سواء كانت داخليه او خارجيه بدون ان تاخذ طريقها الى التنفيذ او ربما تنفذ بصورة مشوهه او غير ذات فعالية.

---

[١] عبد المنعم المشاط ،العسكريون والتنميه السياسيه في العالم الثالث ،مجلة السياسه الدوليه ،مركز الاهرام للدراسات ،القاهره ،ع٩٢ ،١٩٨٨ ،ص٣٥.

[٢] خيري عبد الرزاق جاسم ،النظم السياسيه العربيه :انهيارات وثورات متعاقبه، المرصد الدولي ،جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدوليه ،ع١٧ ،حزيران ٢٠١١ ، ص٥٨.

من ضمن الأسباب الداخلية العامة للثورات العربية هناك سببان يخصّان الحراك الشعبي داخل هذه الدول وهي:

١) هناك سبب مستحدث اشتركت به الاحتجاجات العربيه او ما يسمى "الربيع العربي" وهي اتساع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة بين فئة الشباب من المجتمع العربي والاسلامي وهذا بدوره ادى الى التقارب بين المجتمعات دون ان يكون بينهم صله ومعرفة مسبقه[١].

٢) تأثير الاعلام العربي وخاصة قناة الجزيرة القطريه وغيرها من القنوات على تحفيز الاحتجاجات الشعبيه وتحشيد الجماهير وديمومة عملية التغيير الاجتماعي والسياسي من خلال عرض الاحداث التي اطاحت بالانظمه الحاكمه او في تعزيز الشرعيه لهذه الاحتجاجات ومحاولة كسب تعاطف المجتمع الدولي[٢].

هذه المنطلقات والاسباب المشتركه لما يسمى "بالثورات" العربيه اوجدت حاله من التوحد في صورة الفعل الثوري ودوافعه . فبالنسبه "لثورة" تونس هي لم تكن وليدة لحظتها ، فقد شهدت تونس خلال العقدين الاخيرين سلسله من التظاهرات الشعبيه والمواجهات مع قوات الامن مطالبة بتوفير فرص العمل وتحقيق العداله الاجتماعيه ومكافحة الفساد المستشري داخل اجهزة الحكومه وتحسين الظروف المعيشيه للفرد ، وبتزايد هذه الضغوط مع عدم وجود اي بصيص امل او نقطة ضوء في نهاية النفق ادى ذلك الى الانفجار وحدث التغيير وجاءت "الثورة" .

إن اسهامات الشعب التونسي في صنع الاحداث من اجل الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدأت منذ سنوات عدّة من خلال سلسلة من الاحتجاجات والمظاهرات ، لعل من ابرزها احداث الحوض المنجمي وابن قردان ومدنين[٣]، والتي شكلت الركيزه الاساسيه التي استندت اليها الجماهير المنتفضه في تونس . وهنا لابد لنا من الاشارة الى اهم الأسباب الخاصة "للثورات" والتي بالتاكيد سوف

---

[١] ربيع وهبه ،الحركات الاحتجاجيه: تجارب ورؤى في – الحركات الاحتجاجيه في الوطن العربي: مصر–المغرب–لبنان–البحرين ،مركز دراسات الوحده العربيه ،بيروت ،٢٠١١ ،ص ص٦٥–٦٦.

[٢] يسار القطارنه ،حالة خاصة: كيف تدير قطر تفاعلاتها الاقليميه؟ ،مجلة السياسه الدوليه ،مركز الاهرام للدراسات ،القاهره ،ع١٨٨ ،ابريل ٢٠١٢،ص٢٨.

[٣] كمال بن يونس ،التهميش الشامل:عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس ،مجلة السياسيه الدوليه ،مؤسسة الاهرام للدراسات ،القاهره ،ع١٨٤ ،ابريل ٢٠١١ ،ص٦٠.

لن تؤدي الى مسارات مشتركه لبقية "الثورات" الاخرى في المنطقه ، وستتحكم فيها عدة عوامل واسباب وحسب كل دوله ، فبالنسبه لـ "ثورة" تونس لخصناها فيما يلي :-

١) إخفاق الحكومه التونسيه في توفير فرص عمل لحاملي الشهادات العليا والتي اعتبرت من اكبر التحديات التي واجهت الحكومه ، ولعل اقدام الشاب التونسي "محمد بوعزيزي" على احراق نفسه احتجاجا على مصادرة بضاعته وعربته لعدم امتلاكه الترخيص اللازم ، ماهو الا الشرارة الحقيقيه الاولى لاندلاع الصدامات في ولاية "سيدي بوزيد" في (٢٠١٠/١٢/٢٥) وامتدت لتشمل الولايات الاخرى ، ومنها انتقلت العدوى الى باقي الدول العربيه الاخرى .

٢) لم يكن وراء الحركات الاحتجاجيه في البدايه مطالب سياسيه وانما اقتصرت على الجانب الاجتماعي والاقتصادي ، حيث كان تركيز الحكومه في برامج التنميه على المناطق الساحليه واهمال المناطق الجنوبيه مما دفع الشباب التونسي الى النزوح الى المناطق الشماليه الساحليه او الى الهجره الى اوربا بواسطة قوارب الموت طلباً للعمل في اي شيء يجدونه امامهم[١] .

٣) الصراع بين العوائل المتنفذه على المال والنفوذ والمشاريع وخاصة عائلة بن علي وعائلة زوجته آل الطرابلسي وعائلة مليكه وعائلة الماطري وشيبوب ولطيف مما انهك نظام "بن علي" ومؤسسات الرئاسه والدوله وبالتالي فقدان السيطره على ادارة شؤون البلاد.

٤) دعم الجيش "للثورة" من خلال وقوفه على الحياد في البدايه ثم تحول بعد فترة الى عنصر داعم ومساند لها، والسبب هو تهميش المؤسسه العسكرية من قبل النظام السابق منذ حقبة "بو رقيبه" ولغاية سقوط "بن علي"، حيث لم يتجاوز تعداد الجيش عن ٥٠ الف جندي، في حين بلغ تعداد اجهزة الامن التابعه للرئيس حوالي ١٥٥ الف عنصر[٢] .

[١] هيفاء احمد صالح ،الاضطرابات السياسيه في تونس ودورها في انهيار حكم بن علي ،المرصد الدولي ،جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدوليه ،ع١٧ ،حزيران٢٠١١ ،ص٩٩.

[٢] ينظر الموقع : www.assakina.com/news/news2/26946.html

ثانياً : أهم القوى الفاعله والمؤثره :- هناك عدة قوى قامت بأداء ادوار متباينه كلٌ حسب حجمه وامكانياته على سير مجريات الاحداث منذ بداية الاحتجاجات وحتى ساعة اعداد هذه الدراسه ، ويمكننا حصر هذه القوى بما يلي :-

١) شباب الثورة : الذين يتسمون بالحماس والاندفاع الثوري ولهم الفضل في عملية التغيير والنهوض بالواقع المتردي الى مستوى افضل وعلى جميع الاصعده الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه والانسانيه ، بالرغم من غياب المنزع الايدولوجي وغياب القيادة الشبابيه ، لذلك بقى هؤلاء الشباب كعامل ضغط ليس اكثر ضمن نطاق رد الفعل خصوصاً اذا ما ظلوا غير منظمين ومتقوقعين وغير منفتحين على القوى والاحزاب الاخرى ، واذا ما ارادوا انجاح ثورتهم فعليهم توحيد الخطاب السياسي وترشيح ممثلين عنهم للجلوس على طاولة الحوار والاتفاق على خريطة طريق تعبر بهم الى بر الامان .

٢) الجيش : ان المؤسسه العسكريه تعمل لضبط ايقاع الاحداث ، ولها دور فعّال ومؤثر في التعجيل بخلع الرئيس "بن علي" من خلال العمل السلبي وامتناعها عن استخدام العنف واطلاق الرصاص على المنتفضين وملازمتها جانب الحياد في بداية الاحتجاجات ، لتتحول بعد ذلك الى ممارسة العمل الايجابي من خلال الانحياز الى جانب المعارضين في الايام الاخيره قبل سقوط "بن علي" . وبعد سقوط النظام بقت هذه المؤسسه تلتزم جانب الحياد والنأي عن التورط المباشر في الشأن السياسي بعد التغيير ، وهي بذلك تلعب دور الحكم تارة او التدخل اذا لزم الامر وعند الضروره تارة اخرى ، وان جلّ اهتمام هذه المؤسسه خلال المرحله الانتقاليه هو حماية الدوله من الانهيار ومنع انتشار الفوضى مع الاستجابه المحسوبه لمطالب الثورة[١].

٣) الاتحاد العام التونسي للشغل : بالرغم من ما تعرض له هذا القطاع من انهاك وتبعيه وسيطره من قبل نظام "بن علي" وخاصة على مستوى قياداته المتعاقبه ، إلا ان ماحدث بعد التغيير اظهر اهمية الاتحاد من خلال الحضور الفاعل للقيادات النقابيه الوسطى التي سرعان ما تحولت الى قيادات ميدانيه للحركه الاحتجاجيه ومنذ الايام الاولى ، ومن المؤمل ان يكون للاتحاد دوراً اكبر في المستقبل[٢].

---

[١] المصدر السابق.

[٢] سؤدد كاظم مهدي ،التغيير السياسي في تونس "دراسه تأريخيه سياسيه" ،مركز المستنصريه للدراسات العربيه والدوليه ،تموز ٢٠١٢، ص١١٠.

ثالثآ : المواقف الدولية : لم تقتصر اسباب التغيير الذي احدثته حركات الاحتجاج العربيه على العامل الداخلي فقط وانما هناك العامل الخارجي المتمثل بالمواقف الدولية والقوى الفاعله التي تمتلك القوه المؤثره في المنطقه العربيه وفي الكيفيه التي يستخدمون فيها هذه القوه وكذلك ادوات هذه القوه ، كل ذلك وسط بدء تآكل وافول قدرة القوى العظمى الدوليه على التأثير في مسار الاحداث في المنطقه . ويمكن تقسيم هذه المواقف الى :-

١) **الموقف الاقليمي** : ويضم دول وتحالفات عربيه وغير عربيه عدّة اثرت بطريقه او باخرى على سير الاحداث في المنطقه وهو :-

١-١ إيران :- تعتبر الجمهوريه الاسلاميه الايرانيه من القوى الاقليمية الرئيسة في المنطقه والتي مثلت محوراً مهماً في التفاعلات الاستراتيجيه في المنطقة، وظهر الموقف الايراني من حركات الاحتجاج العربيه واضحاً من خلال خطابات القادة والمسؤولين الايرانيين، حيث وصف مرشد الثوره الاسلاميه في ايران السيد "علي خامنئي" ثورتي تونس ومصر بانهما عملية ولادة لنشأة "شرق اسلامي جديد" في المنطقة، وان ايران على استعداد لمساعدة ودعم هذه الحركات من اجل ان تتمكن شعوب هذه الدول بتغيير واقعها المزري الى حاله افضل من العيش الكريم في ظل حكومه صادقه ومخلصه كالحكومه الاسلاميه في ايران[١].

١-٢ تركيا: تلعب تركيا دوراً استراتيجياً فاعلاً في منطقة الشرق الاوسط ومنذ مدة طويله وخاصة موقفها الحيادي تجاه حرب الخليج الثالثه ، وكذلك دورها الفاعل والقوي حيال مشكلة البرنامج النووي الايراني مع الوكاله الدوليه للطاقه الذريه ولجنة الـ "٥+١" والذي تجسد بقيام التحالف الثلاثي بينها وبين ايران والبرازيل[٢]، وبالنسبه لحركات الاحتجاج الاخيره التي بدأت في مطلع عام ٢٠١١ في المنطقه العربيه فقد لعبت تركيا دوراً مهماً في استقطاب القوى والتيارات السياسيه الداخله في عملية التغيير وخاصة الاسلاميه منها شأنها في ذلك شأن ايران ، لكن هذا الدعم والاستقطاب لم يكن بمستوى واحد بالنسبه للدول المنتفضه كلها ، حيث يمكننا ان نرى هذا الفرق واضحاً من خلال دعمها الكبير للاخوان المسلمين في كل من سوريا ومصر مقارنة بدعم التيار نفسه في تونس ، حيث التزمت تركيا موقف المتابع الحذر

[١] علي فارس الشمري ،تأثير الحركات العربيه على توازن القوى في الشرق الاوسط ،مجلة رؤية ،بغداد ، ع١ ، ٢٠١٢ ،ص٨٨.

[٢] بشار فتحي ،قراءة في الاتفاق الثلاثي :التركي-الايراني-البرازيلي ،نشرة الراصد الاقليمي ،جامعة الموصل ،مركز الدراسات الاقليميه ،ع٤٠ ، ٢٠١٠ ،ص٤.

بالنسبه لأوضاع تونس[1]، ربما لكون الحركات الاسلاميه في تونس ودول المغرب العربي عدا الجزائر وليبيا تمثل الحاله المعتدله والاكثر انفتاحاً على بقية القوى ، على العكس من الحركات الاسلاميه وخاصة حركة الاخوان في كل من مصر وليبيا وسوريا والتي تملك اجنحه عسكريه مسلحة، ولقد وصل الامر الى التدخل الواضح في الشؤون الداخليه لهذه الدول من خلال الدعم المباشر وغير المباشر لهذه الحركات، الامر الذي ادى مؤخراً الى قيام مصر بطرد السفير التركي لديها وسحب سفيرها من انقره في (٢٠١٣/١١/٢٣) احتجاجاً على سياسة التدخل تلك[2]، مع عدم تبني اي موقف واضح حيال البحرين مثلاً، دعماً لسياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الحركات الاحتجاجيه في البحرين من جهة، وتنفيذاً لاستراتيجيه الولايات المتحده الامريكيه الحاليه في منطقة الخليج العربي من جهه ثانيه ، وهذا دليل على السياسه الانتقائيه لصانع القرار التركي تجاه هذه الدول تبعاً للمصلحه العليا لتركيا ومحاوله للوقوف امام مايسمى بـ "الهلال الشيعي" من خلال كسب نظام سوري متحالف مع دول الخليج[3].

١-٣ دول مجلس التعاون الخليجي :- لم يكن هناك دور واضح ومميز في مجريات الاحداث لهذه الدول تجاه حركة الاحتجاج في تونس ، وكان موقفهم اشبه بالمتفرج والمترقب لما يجري من احداث ، وكان الموقف السعودي متواضعاً جداً واقتصر على توفير ملاذ آمن للرئيس المخلوع "بن علي" وعائلته .

٢) **الموقف الدولي** : يتركز على تأثير الولايات المتحده الامريكيه باعتبارها القوة المهيمنه والمؤثره على سير الاحداث في العالم بصوره عامه وعلى منطقة الشرق الاوسط بصوره خاصه باعتبارها المجال الحيوي لها . حيث لعبت دوراً مؤثراً في الكثير من حالات الانتقال الديمقراطي الناجحة، والتي تراوحت بين حالة الدعم المباشر لهذا الانتقال كالحاله بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول كل من جورجيا واوكرانيا نحو الديمقراطيه وكذلك دول شرق اوربا وجنوب افريقيا ، وحالة عدم ممانعة الخارج لهذا الانتقال بالرغم من تأييد الخارج للنظام القديم كحالة الفلبين وكوريا الجنوبيه ،عندما وقفت موقف المتفرج أزاء انهيار نظام "ماركوس" الدكتاتوري بعد

---

[1] نغم نذير شكر ،الموقف التركي حيال التحولات العربيه الراهنه ،اوراق دوليه ،مركز الدراسات الدوليه ،جامعة بغداد ،ع٢١١ ،اذار ٢٠١٢،ص١١ .

[2] إنصات قناة الحرة عراق ، ٢٠١٣/١١/٢٣ .

[3] علي فارس الشمري ،مصدر سبق ذكره ،ص٩٢.

الانقلاب العسكري الذي اطاح بحكمه الذي استمر عدة عقود[1]. وكذلك موقف الاتحاد الاوربي والصين على هذه الاحتجاجات .

٢-١ الولايات المتحده الامريكيه : بالنسبه لحركات الاحتجاج العربيه هناك اتفاق مبدئي لدى اغلب الكتاب والمحللين السياسيين على عفوية هذه الحركات في المنطقه العربيه ، حيث لم يثبت شيء عكس ذلك وخاصة في بداياتها مع محاولات الادارة الامريكيه احتواءها وتجييرها لصالحها[2]. ومما لاشك فيه ان الادارة الامريكيه لاتتبع سياسه واحده تجاه هذه الحركات ومواقف التدخل فيها . فبالنسبه لاحداث تونس فقد أثرت اخطاء سياسة "بن علي" وخاصة تجاه المتظاهرين في "سيدي بوزيد" و"القصرين" و"تاله" ثم باقي مناطق البلاد لعدم استجابة الحكومه لدعوة الادارة الامريكيه من خطورة استعمال القوه المفرطه تجاه المتظاهرين الامر الذي أدى الى ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين الذين سقطوا بسبب استخدام الرصاص الحي ، حيث استدعت الخارجيه الامريكيه السفير التونسي لديها "محمد صلاح" وتم لفت نظره الى ذلك[3]. ولعل من اهم الضغوطات التي مارستها الولايات المتحده الامريكيه والغرب كان من خلال تهديد الامين العام للامم المتحده "بان كي مون" في (٢٠١١/١/١٤) بعقد اجتماع طاريء لمجلس الامن خاص بتونس لاستصدار قرار يدين "بن علي" ونظامه وتوجيه اتهامات دوليه ضده ، فضلاً عن تصاعد وتيرة الاحداث الداخلية للثورة مع عدم تدخل الجيش التونسي بجانبه مما عجل ذلك بهروبه من البلاد وتسهيل إسقاط نظامه[4]. وكذلك التصريح الخطير لوزيرة الخارجيه الامريكيه "هيلاري كلنتون" عندما اعلنت بان ادارتها تقف بمسافه واحده بين السلطه والشعب ، وحالما ايقنت زوال نظام "بن علي" حولت بوصلتها السياسيه نحو المحتجين والمعارضه ، وهكذا فعلت مع نظام "مبارك" في مصر ونظام " صالح" في اليمن ، بمعنى ان الادارة الامريكيه ظلت ممسكه بالعصا من الوسط و تميل حيثما مالت القوه سواء بين النظام ام المعارضة[5]. وهناك رأي آخر يوضح تدخل الادارة الامريكيه كقوة مؤثرة في تحريك الشارع وخاصة في مصر ، استناداً الى وثيقه سريه كشفها موقع ويكيليكس في (٢٠٠٧/١٢/٦) صادرة عن

---

[1] **عبد الفتاح ماضي ،الاضطراب السياسي :سوء ادارة تفاعلات المرحله الانتقاليه في الدول العربيه ،مجلة السياسه الدوليه ،مؤسسة الاهرام للدراسات ،القاهره ،ع١٨٨ ،ابريل٢٠١٢،ص٦٠ .**

[2] **عبد الحي زلوم ،الربيع العربي: ثورة ام فوضى غير خلاقه ، المؤسسه العربيه للدراسات والنشر ،بيروت ،٢٠١٣ ،ص١٠ .**

[3] **كمال بن يونس ،مصدر سبق ذكره ،ص٦١.**

[4] **المصدرالسابق.**

[5] **حسين حافظ وهيب ، الدور الاستراتيجي الامريكي في احلال النظم الديمقراطيه ،دراسات دوليه ،مركز الدراسات الدوليه، ع٥٥ ،كانون الثاني٢٠١٣ ،ص٦٢**

السفارة الامريكيه في القاهره ، كشفت عن دعم مباشر من قبل الوكاله الامريكيه للتنميه الدوليه **USAID** بتخصيص مبلغ ٥،٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨ و ٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩ لبرامج مصريه لنشر الديمقراطيه والحكم الجيد، وكشفت صحيفة "الدايلي تليغراف" البريطانيه ايضاً عن قيام الادارة الامريكيه وبصورة سريه دعم شخصيات معينه كان لها دور وراء الانتفاضه المصريه ، وهذه الشخصيات كانت تخطط لتغيير النظام منذ ثلاث سنوات قبل نشوب الانتفاضة، حيث قامت السفارة الامريكيه في القاهره بمساعدة الشاب "وائل غنيم" مدير فرع شركة غوغل في مصر من خلال دعوته لحضور ندوات عدّة ودورات تدريبيه للنشطاء الشباب لتعليمهم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتحريك وتوجيه الشارع[١]، وهناك ايضاً معاهد ومنظمات للمجتمع المدني الامريكي قامت بإعداد الدورات والتدريبات للشباب المتطوع خارج بلدانهم حيث تلقوا تدريبات مكثفه من قبل خبراء في مجال التنظيم السياسي والجماهيري وكيفية التأثير في الرأي العام ، وقاموا بإعداد مجموعة من القيادات الشابه في مجال التأثير على الجماهير باتباع تكتيك اللاعنف Non-Violent Action ، ومن هذه المؤسسات هي[٢]:-

١- معهد اينشتاين التابع لمؤسسة Gene Sharp .
٢- المعهد الجمهوري الدولي .(The International Republican Institute (IRI
٣- الصندوق القومي للديمقراطيه.(National Endowment for Democracy (NED
٤- المعهد الديمقراطي الوطني.(The National Democratic Institute (NDI
٥- بيت الحريه Freedom House.
٦- مبادرة الشراكه الشرق اوسطيه .(The Middle East Partnership Initiative (MEPI
٧- ادارة الاعمال للعمل الدبلوماسي .(Business for Diplomatic Action (BDA

واستمرت علاقة الخارجيه الامريكيه بهؤلاء الناشطين حيث التقت الوزيره "هيلاري كلنتون" عدداً من النشطاء تحت غطاء تعزيز الديمقراطيه ومنهم "شباب ٦ ابريل" المصرية[٣]. وهنا لابد لنا من ان نميز بين فئتين رئيسيتين ساهمت بطريقه او اخرى في مجريات التغيير ، الاولى هم الفاعلين الذين ساهموا بدمائهم

[١] سؤدد كاظم مهدي ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٥.
[٢] نديم منصوري ،الثورات العربيه بين المطامح والمطامع ،تقديم :عصام نعمان ،منتدى المعارف ،بيروت ،ط١ ،٢٠١٢ ، ص٨٠.
[٣] شاهد مقابلة الوزيرة "هيلاري كلنتون" مع شباب ٦ أبريل على الموقع: http://www.youtub.com/watch?v=Dn-Sso-NcY

وجهدهم وقدموا ارواحهم في سبيل انجاح "الثوره" والثانيه هم المحركين الذين نسقوا وتدربوا وتمولوا من قبل الادارة الامريكيه لتحقيق استراتيجياتها في المنطقة(*).

٢-٢ فرنسا :- تعتبر فرنسا من اكثر القوى نفوذاً وتأثيراً على الساحه التونسيه ، بحكم الميراث الاستعماري الثقيل الذي خضعت له دول المغرب العربي وتونس بصورة خاصة ، وبحكم الجوار الجغرافي المتوسطي المؤثر ، فحكومة "ساركوزي" دعمت نظام "بن علي" حتى اللحظه الاخيره ، وقد فاجأها انهيار وسقوط نظامه بهذه السرعه ، إلا انها لاتزال تحتفظ بقنوات كثيرة فعّاله داخل اجهزة الحكم او بين المعارضين من بعض الاحزاب ونشطاء منظمات المجتمع المدني ، حيث كانت الامال معلّقه على شخص "كمال مرجان" وزير الخارجيه السابق لقيادة المرحله الانتقالية[١].

٢-٣ الاتحاد الاوربي :- لقد كان رد الفعل الاوربي ضعيفاً تجاه الاحتجاجات العربيه "الربيع العربي" وظهر ذلك من خلال الصياغه السريعه لسياسة جوار اوربي جديده اصدرتها المفوضيه الاوربيه في نيسان ٢٠١١ والتي لم تعبر عن اي تغيير جوهري في سياسة الاتحاد القديمه تجاه دول جنوب المتوسط بصوره عامه ، وخاصة ان الاتحاد الاوربي لم يضع استراتيجيه واضحه يقيم على اساسها المعايير والكيفية التي تتعزز بها الاصلاحات السياسيه والتحول الديمقراطي وبالتالي هل سيكون للمساعدات التي صرفها الاتحاد في آب ٢٠١١ لكل من مصر ١٠٠ مليون يورو ولتونس ١١٠ مليون يورو كمساعدات تنمويه قررها الاتحاد الاوربي لهذه الدول والتي ستصرف على اساس ماتنجزه هذه الدول فعلاً ام على ما نيتها انجازه ، وقد خصص الاتحاد مايقرب من الـ ٧ مليارات يورو لكامل منطقة جنوب المتوسط حتى نهاية عام ٢٠١٣ في حين ان قيمة العجز (الدين الداخلي والخارجي) لمصر فقط يبلغ قرابة الـ ٧٠ مليار دولار[٢].

(*)ان اغلب الدول الراعيه والداعمه للديمقراطيه وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكيه ، والتي شنت حروباً عسكرية واقتصاديه بحجة نشر الديمقراطيه ولاسيما في منطقة الشرق الاوسط ، تراها هي أصلاً انظمه مأزومه تعاني من ازمه اقتصاديه حادة ، حيث أخذ الشعب الامريكي يشعر بخطورة السياسه التي تتبعها إدارته ، حيث تجمع ألوف من المتظاهرين الامريكيين المناهضين لسياسة "وول ستريت" في حديقة "واشنطن سكوير" في نيويورك للمطالبه بتعديل النظام المالي الامريكي ، وقد امتد النطاق الجغرافي لحملة أحتلوا وول ستريت " **Occupy Wall Street**" والتي بدأت في (٢٠١١/٩/١٧) لتمتد الى ولايات امريكيه اخرى ، وبعد فترة وجيزه انتقلت الى بقية انحاء العالم ، والمدهش ان ردّة الفعل الامريكيه والاوربيه على هذه الاحتجاجات كانت متناقضه مع مفهوم الديمقراطيه الحريصه على نشره في كافة ارجاء المعموره ، من خلال حملة الاعتقالات الواسعه التي تعرض لها المحتجون والتي كانت بحدود ١٠٠٠ معتقل لغاية (٢٠١١/١٠/١٨) وبحسب وسائل الاعلام ، وهذا مثال اخر على الازدواجيه الامريكيه في التعامل مع الانظمه والدول الاخرى .ينظر :- نديم منصوري ،الثورات العربيه بين المطامح والمطامع ،تقديم :عصام نعمان ،منتدى المعارف ،بيروت ،ط١ ،٢٠١٢ ،ص ص٢٧-٢٨.

[١] ينظر الموقع:- www.assakina.com/center/files/7009.html

[٢] سالي خليفه اسحق ،القارة المأزومه ...الانقسام الاوربي في مواجهة تحديات الثورة العربيه ،ملحق السياسه الدوليه ،مؤسسة الاهرام للدراسات ،القاهره ،ع١٩٠ ،اكتوبر ٢٠١٢ ،ص١٩ .

إلا انه تم الكشف مؤخراً من قبل وزير الاستثمار والتعاون الدولي التونسي "لمين الدغري" في تصريح له بتاريخ (٢٠/١٢/٢٠١٣)، ان تونس ستتمكن من الحصول على هبة اخرى من الاتحاد الاوربي بقيمة ٤٥ مليون يورو خلال عام ٢٠١٤ وعلى ثلاث دفعات سيتم رصدها لدعم الاصلاحات الهيكليه في الاقتصاد ، واكد الوزير ان التوافق حول رئيس الحكومه الانتقاليه الجديده "مهدي جمعه" وبوادر الاستقرار السياسي ساهما بشكل كبير في إعادة الثقه في الشريك الاستراتيجي لتونس ، وطمأنة بقية شركاؤها بالخارج من اجل دعم الاقتصاد التونسي[١].

٢-٤ الصين :- تسعى الصين لاعادة هيكلة النظام الدولي باتجاه التعدديه القطبيه Multi-Polar System تزامناً مع اضطراد نموها الاقتصادي وتحولها الى قوة اقتصاديه منافسه ، إلا ان اهتمامها بالمكانه الدوليه وبالجوانب العسكريه والامنيه ظل محصوراً على المستوى الاقليمي لها ، وانعكس ذلك على سلوكها السياسي الخارجي من الاحتجاجات العربيه والذي اخذ منحى براغماتي صامت حيال الاحداث القائمه ، ففي البدايه كانت تقف مع انظمة السلطه التي كانت قائمه ولم تعترف بالاحداث على انها ثورة ، ثم ما لبثت ان تحولت عن موقفها هذا حين انتقلت السلطه الى المعارضة[٢]. كالحالة مع احداث الثوره الاسلاميه في ايران ،حيث وقفت في البدايه مع نظام الشاه وما ان انتصرت الثوره الاسلاميه حتى اخذت تفتح ابوابها للثوره الجديده واصبحت اكبر مورد للاسلحه لها خلال حرب الخليج الاولى وكذلك دعمها لحكومة طهران في مسالة ملفها النووي ، الا اننا نجد هناك تبايناً في المواقف من قبل الصين وحسب كل دوله ، حيث نجدها في تونس وبعض الدول الاخرى ليس لها اي دور يذكر ، ووقفت تتفرج وتترقب الاحداث عن كثب وربما تواطئت مع روسيا عندما امتنعت عن التصويت في مجلس الامن على القرار ١٩٧٣ الخاص ب(ليبيا)، على عكس مايحدث في سوريا فلقد استخدمت حق النقض "الفيتو" في مجلس الامن ثلاث مرات متتاليه منذ اندلاع الازمة السورية ولغاية اعداد هذه الدراسة، والدافع الحقيقي وراء ذلك هو محاولة عرقلة ومنع الولايات المتحده الامريكيه والاتحاد الاوربي من الانفراد بالسيطره والتحكم على مركز الشرق الاوسط[٣]، وايضاً خشية بكين من انتقال عدوى الديمقراطيه من الشرق الاوسط الى الشرق الاقصى .

---

[١] ينظر الموقع : www.turees.com/aljarida/25930

[٢] مدحت ايوب ،استعادة التوازن...الثورات العربيه واعادة تعريف نمط الصعود الصيني ، ملحق السياسه الدوليه ،مؤسسة الاهرام للدراسات ،القاهره ،ع١٩٠ ،اكتوبر٢٠١٢،ص ص٢٥ -٢٦.

[٣] المصدر السابق، ص٢٧.

المبحث الثالث :– المرحلة الانتقالية

تعد المرحله الانتقاليه التي تعقب الثورات من اخطر المراحل التي تمر بها الشعوب مع ما يصاحبها من تغيرات اجتماعيه واقتصاديه وسياسيه حادة تشبه الزلزال بقوته وتاثيره على اركان الدوله والوضع القائم، لذلك يحتاج الامر الى فترة زمنيه لانستطيع تحديدها وهي بالتاكيد ليست بالقصيره لكي تستقر الاوضاع من جديد او ربما يبقى موضوع عودة الاستقرار اشبه بالحلم وهذا يعتمد بالتاكيد على اتفاق القوى السياسيه الداخليه اللاعبه في الساحه السياسيه وعلى رغبة القوى الكبرى في تحقيق ذلك الاستقرار متى ما وجدت ذلك يصب في مصلحتها، إذ انه لايعني بالضرورة ان اسقاط "بن علي" او اي زعيم على شاكلته انه سيعقبه بناء ديمقراطي ، فالخوف يأتي دائماً من توحد النخب السابقه لإعادة النظام القديم بوجوه جديده معدّله ، وهنا يأتي دور النخب التونسيه الملتزمه وخاصة الشابه التي ساهمت في الثورة والتي يجب ان تكون واعيه وتملك رؤيا استراتيجيه مستقبليه لآليات بناء المؤسسات الديمقراطيه والمحافظه عليها[1].

١)تونس بعد التغيير: ان حركة التغيير في تونس منذ اندلا ع اول شراره لها في (٢٠١٠/١٢/١٨) كانت بمثابة ترجمه واقعيه لغضب شعبي عارم من المهمشين والمقصيين من دوائر المجتمع الماديه والرمزيه ، ولم تكن ثورة بطون جائعه كما حصل في احداث ثورة الخبز عام ١٩٨٤ بسبب ارتفاع اسعار الخبز ، انها ثورة ضد كل ماهو سلبي ، وثورة ضد الحرمان والكبت السياسي والاجتماعي وانتشار الفساد والثراء على حساب الفقراء والعبث بممتلكات الشعب والبذخ والاسراف الفاضح من جانب السلطه الحاكمه والمقربين منها . لقد كانت تونس اول دوله عربيه ترفض الحكم الشمولي الاستبدادي عن طريق انتفاضه شعبيه سلميه ، وهذه الانتفاضه الهمت بقية الانتفاضات الاخرى التي اجتاحت الدول العربيه الاخرى . وبعد الفراغ السياسي والدستوري الذي حصل بعد سقوط نظام "بن علي" اعلن "محمد الغنوشي" نفسه وفقاً للمادة ٥٦ من الدستور رئيساً مؤقتاً للجمهوريه بعد ان كان يشغل منصب الوزير الاول خلال حقبة "بن علي" ، إلا انه لم يحظى بالتأييد الكافي من الاطراف الرئيسيه المعارضه واجبر على التنحي من رئاسة الجمهوريه بعد ٢٤ ساعه ،ونقلها الى "فؤاد المبزع" الذي كان يشغل منصب رئاسة مجلس النواب خلال حقبة "بن علي" ، بعد ماتبين وجود ثغرات دستوريه واضحه ادت الى الاضطراب في اتخاذ القرارات وبالتالي ادى الى سرعة تشكيل الحكومه المؤقته ثم تعديلها ، ليقوم "المبزع" بتكليف "الغنوشي" لتولي

[1] رضوان زيادة ،كيف يمكن بناء تونس ديمقراطيه: العداله الانتقاليه للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل ،المجله العربيه للعلوم السياسيه ،بيروت ،ع٣٠ ،ربيع٢٠١١،ص١٤٨.

منصب رئاسة الحكومه في المرحله الانتقاليه وفق المادة ٥٧ من الدستور[١]، حيث تم تشكيل حكومة ائتلاف وطني ، وهيئة وطنيه لبحث ملفات الاصلاح السياسي برئاسة استاذ القانون الدستوري "عياض بن عاشور"، وبعد تشكيل هذه الحكومه الائتلافيه اتضح انها تضم عدداً من وزراء حكومة "بن علي" المخلوعه بالرغم من كون هؤلاء الوزراء لم يعرف عنهم اي ارتباط بالنخب الفاسده او قرابه للرئيس الخلوع إلا ان هذه الحكومه لم يكتب لها الاستمرار بسبب الاحتجاجات المستمره المطالبه بحل مجلس النواب وإقالة "محمد الغنوشي" باعتبارهما من تركة نظام "بن علي" بالاضافه الى عدم مشروعية هذا المجلس بعد سقوط النظام وبقاء حزبه "التجمع الدستوري الديمقراطي" مسيطراً على المجلس بـ١٦١ عضواً مقابل ٥٣ عضو عضواً ينتمون الى ٦ أحزاب معارضة[٢]. ان عدم امتلاك النخبة التي تولت مقاليد الحكم في تونس بعد التغيير على رؤية واضحه تستطيع من خلالها رسم خريطة طريق حقيقيه تنهض بالواقع وتمضي بالعملية الانتقاليه نحو بر الامان ، ولم يرتقِ السلوك السياسي لهذه النخبه الى مستوى الطموح ، وفي الغالب اتسم هذا السلوك بالتكيف الاضطراري وتجنب الصدام مع الشارع ، لكن بوجود الارادة القويه الحره لاحتواء الموقف واستمرار الضغط الشعبي الذي كان مصراً على قطف ثمار ثورته كامله وبسرعه ، ورفض الاتحاد العام التونسي للشغل واغلب احزاب المعارضه لتركيبة الحكومه الانتقاليه الاولى بقيادة الغنوشي ، حتى بعد اعلان استقالة اعضاؤها من "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" ، اضطرت السلطه لادخال تحوير وتعديل جزئي على الحكومه تم بموجبه ابعاد الشخصيات المحسوبه على الحزب الحاكم مع الابقاء على وزراء المعارضه الذين يغلب عليهم التوجه اليساري مع ادخال وجوه جديده من ذوي الخبرة الفنيه . بالرغم من كون فكرة تأسيس مجلس لقيادة الثورة يقوم بالاشراف على ادارة المرحله الانتقاليه ، ويضم عدة شخصيات وطنيه ومقبوله لدى جميع الاطراف مثل (احمد المستيري، مصطفى الفيلالي، احمد بن صالح) وغيرهم كانت موضع تداول داخل اروقة الحكم وفي وسائل الاعلام التونسيه ، إلا ان خيار الاستمراريه والتعديل الجزئي والتدريجي كان هو الخيار الراجح بالنهاية[٣]. على اثر هذه الاحتجاجات تم تعيين "الباجي قائد السبسي" رئيساً للحكومه ، والذي شغل خلال حقبة "بن علي" رئاسة مجلس النواب بين عامي ١٩٩٠- ١٩٩١[٤]، وهو ليبرالي قام بتكوين حركه سياسيه سميت "نداء

---

[١] خبراء مغاربه ،المشاكل لازالت تهدد مستقبل تونس السياسي في ٢٠١١/١/١٦ ،على الموقع :
www.alwatanvoice.com/arabic/news

[٢] صحيفة الشرق الاوسط ،ع ١١٧٦١،٩/٢/٢٠١١.

[٣] ينظر الموقع: www.assakina.com/news/news2/26946.html

[٤] سداد مولود سبع ،مستقبل النظام السياسي في تونس بعد التغيير ،المرصد الدولي ،مركز الدراسات الدوليه، ع١٧،حزيران ٢٠١١، ص١٠٨ .

تونس" ، إلا انه سرعان ما أُجْبِر على تقديم استقالته بعد ان أتمت حكومته المرحلة الأنتقالية واجراء الأنتخابات ، وقام رئيس الجمهوريه "المنصف المرزوقي" بتكليف السيد "حمادي الجبالي" في (٢٠١١/١٢/٢٢) بتشكيل حكومة انتقاليه جديدة[١]. كما وشهدت الساحه السياسيه التونسيه العديد من الحركات السياسيه ومن اهمها "حركة النهضه" التي يرأسها الشيخ "راشد الغنوشي" وهو من الاخوان ، وكذلك "التجمع من اجل الحريه" برئاسة "المنصف المرزوقي" وهو علماني واصبح رئيساً للجمهوريه بعد السيد "فؤاد المبزع" وكذلك "التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات" يرئاسة السيد "مصطفى بن جعفر" وهو علماني ايضاً شغل منصب رئيس المجلس الوطني التأسيسي ، وهناك قائمة "العريضه الشعبيه" للدكتور "محمد الهاشمي" وهو منشق عن الاخوان و "حزب العمال الشيوعي التونسي" بقيادة "حمه الهمامي"[٢]، وهناك "المؤتمر من اجل الجمهوريه" وامينه العام السيد "عماد الدايمي"، و"الحركه الدستوريه" برئاسة السيد "حامد القروي" الذي يعتبر امتداد لافكار ونهج "بورقيبه"، و"التيار الديمقراطي" وامينه العام السيد "محمد عبو" ، و"الحزب الجمهوري" ورئيس هيئته التأسيسيه العليا السيد "احمد نجيب الشابي"[٣]. وحاول بعض الساسه التونسيين تشكيل "لجنة حكماء" تشرف على عمل الحكومه المؤقته وحماية الثورة وضمت هذه اللجنه سياسيون معارضون ومحامون ومنظمات للمجتمع المدني وقادة نقابات ونشطاء في مجال حقوق الانسان واعضاء سابقين في الحزب الحاكم السابق. وبالرغم من كون تونس البلد العربي الوحيد الذي نجح بايجاد آلية مقبوله لعملية التحول نحو الديمقراطيه تعمل بتوافق بين الكتل الفائزه دون حصول اشتباكات عنيفه او مسلحه بينهم، على العكس مما حصل ويحصل في دول عربية اخرى، الا ان الواقع يشير الى ان الاوضاع في تونس ما تزال مفتوحه وغير منضبطه وكل الاحتمالات ممكنة، فالازمه السياسيه الحقيقيه العميقه التي تعيشها تونس منذ فترة بسبب عجز الحكومه عن مواجهة الارهاب وحماية المناضلين من الاغتيالات التي ظهرت باغتيال المعارض اليساري "شكري بلعيد"، ثم تلاه اغتيال "محمد البراهمي" مثلت ازمه تهدد العمليه الديمقراطيه برمتها وتحدي كبير للسلطه التي تهيمن عليها "حركة النهضة"، اذ لم تعرف تونس حالة الاستقرار منذ سقوط "بن علي" ، وعلى اثر ازمه اغتيال "بلعيد" قدَم

[١] جريدة الشروق التونسيه ، ٢٠١١/١٢/٢٢ على الموقع : www.turees.com/alchourouk/518282

[٢] هيفاء احمد محمد ،الاضطرابات السياسيه في تونس ودورها في انهيار حكم بن علي ،المرصد الدولي ،مركز الدراسات الدوليه ،ع١٧، ٢٠١١ ،ص١٠٣.

[٣] ينظر الموقع : www.turees.com/aljarida/25930

السيد "حمادي الجبالي"(*) استقالته من رئاسة الجكومه ثم تم تشكيل حكومه جديده برئاسة "علي العريض"(*)، ويبدو ان هذه الازمه في طريقها الى الحل بسبب توافق المصالح المتبادله بين القوى السياسيه

(*)توجه رئيس الحكومه "حمادي الجبالي" برسالة في (٢٠١٣/٢/٩) الى الاحزاب والمنظمات التونسيه بمناسبة قراره بتشكيل حكومة تكنوقراط ، ووصفها بعملية تحوير وزاري بشرط ان توافيه قيادات الاحزاب بمقترحاتها حول هذا التحوير بغضون مدة يومين ، وقد وضع "الجبالي" اهداف عدّة في رسالته هذه وهي :_ ١- الانفتاح على جميع القوى السياسيه من داخل المجلس التاسيسي ومن خارجه لتوسيع دائرة المشاركه في الحكم . ٢- إحداث توازن بين الجانب السياسي و جانب الكفاءه داخل تشكيلة الحكومه الجديده . ٣- ضمان مدنية الدوله وضمان الحريات وتحقيق امن المواطن والمجتمع وان تكون الدوله الحامي الوحيد لذلك لقطع الطريق على تشكيل ميليشيات او تنظيمات قد تجنح للعنف سواء في خطابها السياسي او في ممارستها . ٤- رفض الصراعات والاستقطابات الايدولوجيه التي تضر بوحدة المجتمع وتجانسه ويضر بهويته العربيه والاسلاميه ونمطه المجتمعي المعتدل والمنفتح . ٥- إنجاز اكبر قدر من التنميه لتوفير فرص العمل وتحسين القدرة الشرائيه للمواطن ومحاربة الفساد . ٦-كتابة الدستور لكل التونسيين والاسراع بإنجاز انتخابات حرة وشفافه . لكن الغريب بالامر ان المكتب التنفيذي لـ "حركة النهضه" إنقسم الى فريقين ، الاول رفض مبادرة "الجبالي" رفضاً قاطعاً ، واعتبروه إنقلاباً على الشرعيه الانتخابيه خاصة فيما يخص تشكيلة اعضاء الحكومه وتمسكهم بمبدأ الاكثريه ، والتي مازالت الحركه تحافظ عليها داخل المجلس التاسيسي ، ومن اهم المعترضين ، السيد "عبد الحميد الجلاصي" عضو المكتب السياسي للحركه والسيد "الصحبي عتيق" رئيس الكتله البرلمانيه ، في حين دعم المبادرة كل من السيد "رياض الشعيبي" عضو المكتب السياسي للحركه والسيد "محمد احمد القلوي" عضو المكتب التنفيذي للحركه . ونرى هنا بوضوح ان "حركة النهضه" تلعب دوراً كبيراً في تشكيل وإلغاء الحكومات المؤقته المتعاقبه بسبب سيطرتها على المجلس التأسيسي ، مما يشكل عائقاً كبيراً على عملية التحول وإنشاء الدوله المدنيه . ومن جانب اخر صرح "الجبالي" انه اذا لم يتم الموافقه على تشكيل حكومة التكنوقراط التي رشحها فأنه سوف يقدم إستقالته ، بعد ذلك يكون لزاماً على رئيس الجمهوريه "المرزوقي" العوده مرة اخرى للمجلس التأسيسي للنظر في ترشيحات حزب الاكثريه لمرشح آخر . وفي تصريح لـ "الجبالي" على قناة العربيه انه ماضٍ في تشكيل حكومته رغم إنسحاب "حزب المؤتمر: من الحكومه والذي جاء بعد الاعلان عن تشكيل حكومة لاتنتمي الى احزاب ، وهذا التشكيل الحكومي غير موجه ضد الاحزاب وانما جاء في وقت حرج وخطير على اثر إغتيال المعارض "شكري بلعيد" . ولقد وضع "الجبالي" شروطاً كثيره ومعايير محدده لإختيار الوزراء منها (ان يكونوا غير متورطين في الفساد والدكتاتوريه، غير منتمين لاحزاب سياسيه، يمتازون بالكفاءه والنزاهه، الالتزام بعدم ترشحهم في الانتخابات القادمه) ، ونفى الجبالي ان يكون الصراع الحالي بينه وبين الحركه كما يصوره البعض ، موضحاً ان الصراع الحقيقي هو بينه وبين إنجاز مطالب الشعب التونسي في العمل والتنميه والامن ، وبين الفشل في الاستجابه لها ينظر:- الموقع www.turess.com/africainmanager/15059.

(*)بسبب الاعتراض الكبير على حكومة "الجبالي" ، تم حلها وقبول استقالته ، وقام المجلس التأسيسي في مساء (٢٠١٣/٣/١٢) بعقد جلسه عامه بقصر "باردو" لمنح الثقه للحكومة الجديده ، وتم تكليف السيد "علي العريض" برئاستها ، وقدم "العريض" بياناً لخص فيه اولويات حكومته وسياساتها مرفقاً به اسماء اعضاء حكومته المؤقته ، حيث حدد سقفاً زمنياً مدته ٩ أشهر لهذه الحكومه لتقوم بكافة الاصلاحات المطلوبه منها ، لكنها لم تستطع ان تنجح في ذلك ، وهي تقريباً الاصلاحات نفسها التي اطلقتها الحكومات السابقه والتي لم تتحقق لحد اليوم ، إما بسبب عدم كفاءة تلك الحكومات او بسبب عدم فسح المجال لها بالعمل ، او بسبب ضيق الوقت المخصص لها ، او بسبب قصر عمرها . ينظر:- الموقع www.turees.com/assabah/85607 . مما دعى اللجنه الرباعيه للحوار الوطني بعقد جلسات حوار بين المعارضه و"حركه النهضه" الحاكمه حول تنفيذ خريطة طريق تفضي الى إستقالة حكومة "العريض" وتشكيل حكومه اخرى تقود البلاد لحين إجراء إنتخابات عامه ، وكان قادة الاحزاب المعارضه المنضويه تحت لواء "جبهة الانقاذ الوطني" إتخذوا موقفاً موحداً إزاء المشاركه في الحوار الوطني بعد ان كانت قد تحفظت على إختيار شخصية "مهدي جمعه" كرئيس لحكومة الكفاءات المقبله ، وجرت المفاوضات على اساس خريطة طريق طرحها الرباعي الراعي للحوار في (٢٠١٣/٩/١٧) ووقعت عليها أبرز احزاب المعارضه و"حركة النهضه" ، حيث أكد السيد "عبد العزيز القطي" النائب في المجلس التأسيسي وعضو حركة "نداء تونس" المعارض ، لوكالة الانباء الالمانيه ،

، اما بالنسبه لازمة اغتيال "البراهمي" فلا تبدو انها ستجد حلاً لغاية كتابة بحثنا هذا ، حيث هناك صعوبه في تجاوز هذه الازمة[1]. وظهرت هناك ازمة جديده اخطر من سابقتها تمثلت بظهور مطالب جماهيريه واسعه بحل المجلس التاسيسي[*] وحل حكومة "العريض" ، وامام تلك الاحتجاجات استفحلت الازمه السياسيه مرة اخرى مما دعى رئيس المجلس "مصطفى بن جعفر" الى تعليق اعمال المجلس، وهذا الحل من الممكن ان يعقد الامور ويزيد الطين بله، حيث ظهرت ردود افعال متباينه من قبل الاحزاب، وكان رد "حزب النهضة" وعلى لسان احد قياديه بانه انقلاب غير مقبول، مع العلم ان "بن جعفر" ينتمي الى "حزب التكتل" الذي يشكل مع "حركة النهضة" و"حزب المؤتمر" الائتلاف الحاكم "الترويكا"في تونس

ان الاجتماع خصص لتنسيق المواقف والتاكيد على الالتزام ببنود= =خريطة الطريق ، مشيراً الى استعداد أغلب احزاب المعارضه للإستئناف مشاركتها في الحوار الوطني ، وانطلاق العدّ التنازلي لإستقالة حكومة "العريض". ينظر:- الموقع www.turees.com/alhiwar/25174 . إلا انه بالمقابل حصلت حكومة "جمعه" على الكثير من المقبوليه انحسرت مابين موافقه ودعم لحكومته وبين عدم إعتراض عليها ولاعضاؤها ، حيث أكد السيد "احمد نجيب الشابي" رئيس الهيئه السياسيه العليا لـ "الحزب الجمهوري" عدم إعتراضه على ترشيح السيد "جمعه" لرئاسة الحكومه الحاليه ، مؤكداً انه على الرئيس "جمعه" النجاح في إمتحانات صعبه عدّة ، تتمثل في (مدى صلاحيات جكومته ، هامش حريته في إختيار أعضاء الحكومه ومعاونيها وقدرتها على مراجعة التعيينات) ، كما عبرّ القيادي في "حزب المؤتمر من اجل الجمهوريه" السيد "عبد الوهاب معطر" عن ترحيب حزبه بحصول توافق حول شخصية "جمعه" لتوليه رئاسة الحكومه الجديده ، داعياً إياه الى قطع العلاقه مع المنظومه القديمه في أي تركيبه حكوميه قادمه ، وفتح ملفات الفساد وتيسير المسار الانتخابي . ينظر:- الموقع www.turees.com/tap/231712 .كما وأكد السيد "زهير حمدي" عضو القيادة الوطنيه لـ "حزب التيار الشعبي" ان حزبه قد قرر ومن منطلق المصلحه الوطنيه ، الا يعارض تكليف السيد "جمعه" لرئاسة الحكومه المقبله ، وبالمقابل فأن "التيار الشعبي" سوف لن يتحمل تبعات سياسة هذه الحكومه . ينظر:- الموقع www.turees.com/tap/231714 . كما وصرح السيد "محمد عبو" الامين العام لـ"التيار الديمقراطي" في يوم (٢٠١٣/١٢/٢١) قبول حزبه بما ستقرره أكثرية الاحزاب ، ودعا ايضاً السيد "جمعه" لتقديم حصيلة عمله في وزارة الصناعه عندما كان وزيراً لها في الحكومه المؤقته السابقه ، والتي كان يشوبها بعض شبهات الفساد ، وأكد من جانب آخر ان حزبه لن يكون طرفاً في الحوار الوطني كي لانتشارك في أخطاء غيرنا . ينظر:- الموقع www.turees.com/tap/231669

[1] حميد الموساوي على موقع الحوار المتمدن :
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=372240

[*] في (٢٠١١/١٠/١)انطلقت الحمله الانتخابيه لاختيار أعضاء"المجلس الوطني التأسيسي" الذي يقع على عاتقه صياغة دستور جديد والاشراف على شؤون البلاد خلال المرحله الانتقاليه ، حيث بلغ عدد المرشحين لهذه الانتخابات نحو ١١ ألف شخص ، موزعين على ٢٧ دائرة إنتخابيه ، وعدد القوائم الحزبيه كان ٧٨٧ قائمه ، وعدد القوائم المستقله ٥٨٧ قائمه ، وعدد القوائم الائتلافيه ٥٤ قائمه ، حيث اعتبرت هذه أول انتخابات حقيقيه منذ إستقلال تونس عام ١٩٥٦ ، واشرفت على هذه الانتخابات الهيئه العليا المستقله للانتخابات ، وحدد موعد الاقتراع للناخبين يوم (٢٠١١/١٠/٢٣) لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي المكوّن من ١٢٧ مقعداً ، مخصص منها ١٨ مقعد للمغتربين ، ، وكانت نسبة المشاركه بالانتخابات بحدود ٧٨% ، وتابع الانتخابات عشرات المراقبين الدوليين وعدداً من المنظمات الحقوقيه التونسيه . ينظر:- نديم منصوري ، الثورات العربية بين المطامح والمطامع ،تقديم : عصام نعمان ، منتدى المعارف ، بيروت ، ص ص١٠٢-١٠٣ .

بعد سقوط النظام بموجب فوزه في انتخابات(٢٣/ ١٠/ ٢٠١١)، اما بالنسبه "للسبسي" فبدوره رحب بالقرار وطالب بتشكيل حكومه محايده تتحدد مهمتها في الاشراف على الانتخابات حتى تكون ذات مصداقيه ومقبوليه محلياً ودولياً، بينما انتقدت حركة "وفاء" بشدة قرار التعليق واعتبرته وعلى لسان نائب الرئيس "فتحي الجربي" خطأ سياسي وديمقراطي كبير ، لانه من الصعوبه بمكان تعليق وتعطيل عمل المجلس، اما موقف رئيس "كتلة الحريه والكرامه" بالمجلس "محمد طاهر الألاهي" التي تضم ١٢ عضو، كان مؤيداً للقرار واعتبره صائباً وحكيماً ويسَهل من لمَ شمل الفرقاء السياسيين وجمعهم على طاولة الحوار[١]. لقد حصل قرار التعليق هذا على كثير من المؤيدين من شخصيات وقوى اخرى اخذت تطالب ايضاً بحل الحكومه وتشكيل حكومة كفاءات مهمتها انجاح عملية العبور والتحول الديمقراطي ، شرط ان لايتقدم اي عضو فيها للانتخابات القادمه . لكن وللاسف وصلت العمليه الى طريق مسدود ، حيث قررت على اثره الهيئه الاداريه للاتحاد العام للشغل بالقيام بإضراب وطني عام اذا لم تتحلحل الامور ، وكان هذا يشكل تهديداً خطيراً وضربه للاقتصاد الوطني وشللاً في الحياة العامة، والتي هي اساساً تعاني من ازمة خانقه ، الامر الذي قد يتطور الى اندلا ع حركة تصحيحيه على نحو ماجرى في مصر. ان تعنت "حركة النهضه" وتراجعها في كل مرة عن ما وافقت عليه سابقاً ، ادى الى الشعور بعدم الثقه وتهديد المعارضه بالقيام بالعصيان المدني ، مما اضطر قادة الحركه الى الاعلان عن الموافقه المكتوبه والموثقة على استقالة حكومة "العريض" ، لكن سرعان ما تحللت الحركة من وعودها ، لذلك تبقى الشكوك في جدية "حركة النهضه" ومدى التزامها بتطبيق خريطة الطريق ، وعليه يعتقد الكثير من المهتمين بالشأن التونسي ان سيناريو فرض الامر الواقع قد يرى النور قريبا ، متمثلاً باستقالة حكومة "العريض" في الأجل القريب، ويتولى رئيس الجمهوريه "المنصف المرزوقي" الذي انتخبه المجلس التأسيسي رئيساً لتونس في (٢٠١١/١٢/١٢) بأغلبية اعضائه ، تعيين شخصيه مناسبه ومقبوله لدى اغلب الاطراف كشخصية "احمد المستيري" لتشكيل حكومه جديده بعد اعلان فشل الحوار الوطني. وبالمقابل يكمل المجلس الوطني التاسيسي اعداد الدستور الذي قد يعرض على استفتاء شعبي ، علماً ان سبب الخلاف بين المعارضه والاكثريه كان حول رئيس الحكومه المؤقتة، حيث تصر "حركة النهضه" على اختيار "المستيري" فيما المعارضه ترفضه[٢]. لكن في النهاية تم التوافق على موعد (٢٠١٤/١/١٤) من قبل الاحزاب والمنظمات المشاركه في الحوار الوطني على استقالة حكومة "العريض" وتكليف السيد "مهدي جمعه" بتشكيل حكومة

[١] ينظر الموقع : www.assakina.com/news/news2/32225.html

[٢] المصدر السابق.

تكنوقراط مستقله خلال اسبوعين وبالتالي سيشكل هذا الموعد نهاية حكم "حركة النهضه"[1]، ومن الملفت للنظر ان السيد "جمعه" ومنذ الايام الاولى لتوليه منصب وزارة الصناعه في آذار/٢٠١٣ عبرّ عن طموحه لنيل منصب اعلى ، وانه سيبذل مابوسعه لتحقيق ذلك ، وتجدر الاشارة هنا الى ان السيد "جمعه" بذل جهداً للحصول على المساندة والدعم من جهات داخليه وربما خارجيه ايضاً ساعدته لنيل هذا المنصب[2].

والسؤال المطروح هنا هو في ظل وجود مثل هكذا شخصيه طموحه كشخصية السيد "جمعه" وضعت نصب اعينها منصباً سياسياً مهماً سرعان ما حققته وفي زمن قياسي ، فما مدى استعدادها للقيام بمهمة التحضير لانتخابات لن يكون هو احد مرشيحها وفقاً لخريطة الطريق المتفق عليها مسبقاً ومن قِبل جميع الكتل السياسيه؟ وخاصة بعد تأكيد الاتحاد الاوربي بتقديم منحه لتونس على اعقاب استلام السيد "جمعه" رئاسة الحكومه الانتقاليه الجديده ، وهذا ما ذكرناه سابقاً ضمن سياق بحثنا.

٢)**العدالة الانتقاليه** :- يمكن اعتبار تونس من اكثر دول "الربيع العربي" تقدماً من حيث اجراءات العداله الانتقاليه التي ادرجت كأحد اولويات الحكومه المؤقته والذي تزامن مع موضوعين رئيسيين هما :-

٢-١ القضاء : محاكمات بعض رجالات النظام السابق والتي شكلَت لجنتين للتقصي في مسائل الفساد والرشوه ولتقصي الحقائق خلال الانتفاضة[3]. وقد طالب التونسيون بعداله انتقاليه خاصة ان بعض المحاكمات قد احيلت الى القضاء العادي وبعضها الى القضاء العسكري الذي لايثقون في قدرته على الاستجابه لمتطلبات المرحله الانتقاليه . وبعد تكريس مبدأ العداله الانتقاليه استحدثت الحكومه المنتخبه وزارة العدل الانتقاليه ، بينما كان المطلب تشكيل هيئه مستقله بصلاحيات واسعه ، لانه لايمكن لهذه الوزاره ان تكون محايده لكونها طرفاً في العمليه السياسيه الجديده . اما مشروع القانون المتعلق بـ "تنظيم العداله الانتقاليه" وضبط اسسها ومجال تخصصها ، فيشمل الآليات المعمول بها التاليه : {تقصي الحقائق- مسائله ومحاسبه- جبر الضرر- اصلاح المؤسسات- المصالحه- حفظ الذاكره} ولتقصي الحقائق أنشأ قانون "هيئة الحقيقه والكرامه" وهي هيئه مستقله يغطي عملها الجرائم المرتكبه منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ وحتى صدور هذا القانون ، وكذلك يقَر مبدأ جبر الضرر التعويض المادي والمعنوي ورد الاعتبار والتأهيل والاندماج ، وتتكفل الدوله بالضحايا من مايسمى بـ "صندوق الكرامه"

---

[1] انصات قناة الحرة عراق ،٢٠١٣/١٢/٢٤.

[2] ينظر الموقع : www.turees.com/achahed/70827

[3] عادل ماجد ،منظومه شامله:العداله الانتقاليه والادارة الناجحه لما بعد الثورات ،مجلة السياسه الدوليه ،مؤسسة الاهرام للدراسات ،القاهره ،ع١٩٢ ،ابريل ٢٠١٣ ،ص١٣.

الذي أقره هذا القانون ايضاً ، اما بالنسبه لحفظ الذاكره فهو امر وقائي لمنع تكرار السلبيات والانتكاسات التي قامت بها الانظمه السابقه ومحاولة ايجاد استراتيجيه فعاله ومناسبه للمرحله القادمه ، إلا انه لحد الان لم يصادق على هذا القانون بعد[١].

٢-٢ الأقتصاد : ان عملية ادارة التحول من النظم التي اسقطها الثوار الى حالة جديدة شكلَت تحدي كبير وصعب يفوق قدرة هؤلاء الثوار على الاستجابه لمتطلبات المرحله ، وخاصة في ظل تناقص الموارد بشكل غير مسبوق ، ففي حالة تونس شكَلت السياحه مورداً مهماً ساهم بحوالي ١٠-١٢% من الناتج القومي قبل اندلاع "الثورة" وهو الان وصل الى مايقرب من الصفر بسبب توقف السياحه ، وكذلك تقلص الضرائب بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وهروب المستثمرين ورؤوس الاموال الى الخارج خوفاً من حالة انعدام الامن ، مما ادى بالنتيجه الى تراجع معدل النمو الى مستويات متدنيه حيث وصل الى ٢%[٢]. ان الاستجابه لهذا الوضع الجديد كان واضحاً بداية من خلال الانتقال السلس للسلطه يرافقه تحول قلق نحو الديمقراطيه مع محاولة تدبير الموارد اللازمه للاستجابه لمتطلبات استعادة النشاط الاقتصادي، حيث مضت تونس في استثمار الظروف المواتيه من قبل المؤسسات الدوليه التي ابدت حماساً كبيراً لمساعدة هذا التحول وتبنت برنامجاً مع صندوق النقد الدولي لتقديم مساعدات لمصر وتونس بلغت ٢٠ مليار دولار، الا ان مصر رفضت هذا التوجه بينما قبلته تونس[٣].

المبحث الرابع :- مستقبل الثورة .

لقد اعتمدت الادارة الامريكيه على الانظمه العربيه الحليفه لها باعتبارها الخيار الرئيسي الذي يحمي مصالحها وليس الحركات الراديكاليه بضمنها الاسلاميه ، وعليه اثبتت الحركات الاحتجاجيه بوضوح خطأ فرضية الادارة الامريكيه بالاعتماد على حكام هذه الانظمه لتنفيذ سياستهم وتدعيم مصالحهم في المنطقه ، وبالمقابل فهم هؤلاء الحكام والزعماء متأخرين ان مثل هذه العلاقه الوثيقه مع الغرب وصلح يرافقه استسلام لاسرائيل لن يحميانها من جماهيرها حينما تأتي ساعة الصفر .

ان الصوره الجديده التي تتطلع لها الادارة الامريكيه في المنطقه هي صورة الداعم والمناصر لقوى التغيير الجديده ليس على طريقة فرض الاراده بالقوة القسريه كالحاله مع العراق عام ٢٠٠٣، وانما عن

---

[١] عبد النور بن عنتر ،المعضلات الثلاث:لماذا تعثرت العداله الانتقاليه في دول الربيع العربي ،ملحق مجلة السياسه الدوليه ،مؤسسة الاهرام للدراسات ،القاهره ،ع١٩٤ ،اكتوبر ٢٠١٣ ،ص٣٢ .

[٢] سمير رضوان ،ثورة من التوقعات ،مجلة السياسه دوليه ،مؤسسة الاهرام للدراسات ،القاهره ،ع١٨٨، ٢٠١٢ ،ص٦٨

[٣] المصدر السابق.

طريق استخدام القوة المرنه وبكلف اقتصاديه متدنيه ، ولاتستبعد التلويح بالعصا او حتى استخدامها من خلال التهديد بتعميم الثورة على من عصا او استخدام الجزره لكسب ود القوى الجديدة[1].

ان استراتيجية الفوضى الخلاقه التي نظّر لها "جوزيف شومبيتر"[(*)] واعادة رسم خريطة المنطقه العربيه بما يسمى بـ "مشروع الشرق الاوسط الكبير" لم ولن تغيب عن تفكير الادارة الامريكيه ، لذلك بات من الواجب على هذه الادارة ان تسهم بفعاليه في هذه الاحداث ولا تقف كالمتفرج على مسرحيه دراميه حالما تنفض يذهب كلٌ الى مكانه ، خدمة لتحقيق مصالحها في المنطقه . ان العمليه السياسيه في تونس لم تحسم بعد والاحتمالات قائمه والتنافس على الصدارة انحسر بين تيارين اثنين لاثالث لهما وهم:

- التيار الاسلامي المحافظ (حركة النهضه،التيار السلفي).
- التيار التقدمي (الشيوعيون،الاشتراكيون،القوميون).

يمتاز هذان التياران بتقاسم الشارع التونسي من حيث الدعم والتأييد والمسانده ، الا ان انتصار التيار الاول يعود بشكل كبير الى الانقسام داخل التيار الثاني بسبب الفوضى وسوء التنظيم ، لكن من الممكن ان يتغير هذا الموقف اذا ما استطاعت المعارضه من تدارك السلبيات وتقديم برنامج حكومي فعال وواقعي ومقبول للاكثرية[2].

أولاً : مستقبل التيار الاسلامي :- لم يكن هناك حديث عن اي خطر اسلامي على الامن القومي الامريكي قبل عام ١٩٧٩ وانما كان يُبحث هذا الموضوع من وجهة نظر اكاديميه ، الا ان نظرة الادارة الامريكيه للحركات السياسيه الاسلاميه تغيرت بعد انتصار الثورة الاسلاميه الايرانيه واستلامها السلطه في مطلع عام ١٩٧٩ خوفاً من ان تقف هذه الحركات كحجر عثرة امام الطموحات الامريكيه في المنطقة[3].

لقد حاولت هذه الادارة استثمار الاحداث في المنطقه العربيه من خلال استقطاب ودعم الحركات السياسيه الاسلاميه فيها لادخال هذه المنطقه في دوامة الحروب الاهليه والازمات السياسيه لكي تتجنب خطر المواجهه مع الفصائل المسلحه للحركات الاسلاميه المتطرفه داخل بلدانهم ، وكذلك إبعاد

---

[1] حسين حافظ وهيب ،مصدر سبق ذكره ،ص٦٣ .

[(*)] عالم نمساوي امريكي في مجال الاقتصاد والسياسه ، صاحب مفهوم "الفوضى الخلاّقه" في الاقتصاد ، اشهر مؤلفاته (الرأسماليه والاشتراكيه والديمقراطيه) يناقش فيه العقيده الماركسيه والفكر الرأسمالي . عاش للفتره مابين ١٨٨٣- ١٩٥٠ . ينظر:- نديم منصوري ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٢.

[2] حميد الموساوي ،مصدر سبق ذكره.

[3] عبد الحي زلوم ، مصدر سبق ذكره ،ص٥٥.

خطر تهديد هذه الجماعات للاراضي الامريكيه واراضي حلفاؤها . وان من اهم الحركات الاسلاميه في الساحه التونسيه هي "حركة النهضه" الاسلاميه التي كانت قد تعرضت للقمع والاضطهاد في ظل نظامي "بورقيبه" و "بن علي" وذلك بعد ٣٠ سنة من تأسيسها ، علماً ان "حركة النهضه" كان اسمها في البدايه "حركة الاتجاه الاسلامي" قد تأسست في (٦/٦/ ١٩٨١)على يد الشيخ "راشد الغنوشي" وبعض المثقفين الاسلاميين[١]، والتي تحتل مركز ثقل مهم في المؤتمر التأسيسي ، حيث ان موضوع الشريعه لم يكن مطروحاً في ادبيات الحركه او حتى في تصريحات مسؤوليها او في برنامجها السياسي والانتخابي منذ تأسيسها ولغاية سقوط "بن علي" ، وهذا مايميز الحركه عن بقية الحركات الاسلاميه بكونها حزباً مدنياً ذا خلفيه اسلاميه ، وكان يحلو لكوادرها ان يقارنوا حركتهم بـ "حزب العداله والتنميه" التركي الذي يختلف عن بقية حركات الاسلام السياسي بعدد من المسائل لعل من اهمها هو عدم رفعه شعار تطبيق الشريعه الاسلاميه ، الامر الذي يزيد من طمأنة النخب التونسيه والراي العام ، الا انه في هذه اللحظه التأريخيه من مسار عملية الانتقال الديمقراطي رجعت مسألة الشريعه لتعيد اشباح الماضي من جديد في اوساط النخب وأوحت بوجود نية لتصفية الحساب مع التيار الحداثي ومع النمط المجتمعي الذي استقر في تونس بعد ١٥٠ عاماً من الحركة الاصلاحيه ، واكثر من نصف قرن منذ بناء الدوله الوطنيه ، ولكن لحسن الحظ وفي الوقت الحرج تجمعت عوامل عديدة محليه ودوليه دفعت بالشيخ "الغنوشي" الى مراجعة حساباته وعدم تأييد دعاة التنصيص على الشريعه في الدستور ، بمن فيهم كوادر اساسيه في حركته[٢].

ان سيناريو صعود الاسلاميين يعتمد على عاملين اساسيين هما :-

العامل المحلي المدعوم من قبل اتباع ومناصرين هذا التيار بالدرجه الاولى ومن المعارضين للانظمه الدكتاتوريه السابقه التي حكمتهم في الفترة السابقه ، وهؤلاء المعارضين الشباب هم اساساً من قام بثورة الاحتجاجات في كل دول "الربيع العربي" لكن إفتقارهم الى القيادة الموحده والى التنظيم مع عدم وجود نضج سياسي للمرحله الانتقاليه وعدم وضوح الرؤيا للمستقبل بعد التغيير حفَز الاحزاب والحركات السياسيه المعارضه للانظمه السابقه لاستغلال الموقف لصالحها والتسلق على أكتاف هولاء الشباب وسرقة الثورة ، وظهر ذلك جلياً في كل الثورات العربيه وخاصة في مصر عندما تسلق الاخوان على هؤلاء واستلم السلطه على اثر ثورة ٢٥ يناير .

---

[١] جريدة الوسط التونسيه : www.turees.com/alwasat/17028

[٢] صلاح الدين الجورشي ،الدوله والهويه: او اشكالية العلاقه بين الديني والسياسي– تونس مثالاً ،المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربيه ،بيروت، ع٤٠٧ ،كانون الثاني ٢٠١٣/١ ،ص٦٨.

لقد انتهج اغلب الحكام السابقين لدول "الربيع العربي" سياسة استخدام الاسلاميين كفزاعه لارهاب او اخافة الغرب من اجل ضمان استمرار دعمه لهؤلاء الحكام ووقوفه بجانبهم ، واليوم يتكررالمشهد نفسه فنرى الاسلاميين يستخدمون السلفيين كفزاعه لاخافة الغرب وبالتالي استمرار دعم الغرب لهم ومساعدتهم لتثبيت حكمهم ، ولكن حتى هذا الامر لم يعد يجدي نفعاً، وما حدث في مصر كان واضحاً في احداث "ثورة" ٣٠ حزيران المصريه التي اطاحت بحكم الاخوان الذي لم يدم سوى عاماً واحداً .

العامل الخارجي المدعوم من الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحده الامريكيه لتشجيع الاسلاميين للوصول على رأس السلطه ، ليس حباً بهم ولكن لتحقيق غايات واهداف عدّة منها:

١- عدم استقرار داخلي لهذه الدول نتيجة الصراعات التي قد تحصل بين الاسلاميين وسعيهم لتطبيق مبادئ الشريعه الاسلاميه بحذافيرها وبين الطرف الاخر من القوى (الليبراليه، واليساريه، والقوميه) وبقية مكونات الشعب الذين آلفوا العلمانيه لعدة عقود من السنين . وعدم الاستقرار هذا سيوجد حكومات هزيله تابعه شأنها شأن الانظمه الشموليه السابقه .

٢- اذا ما أنشئت الانظمه السياسيه في المنطقه العربيه بعد التغيير على اساس ديني (اسلامي) ، فستسقط الحجج التي تعارض إقامة إسرائيل كدوله يهوديه على اساس ديني ايضاً[١] .

٣- إيجاد عدو بديل عن اسرائيل من خلال إنهاء الصراع الازلي (العربي- الصهيوني) وتحوله الى صراع مذهبي (سني- شيعي) بين العرب فيما بينهم من جهه وبين العرب خارج منطقة شمال افريقيا وايران من جهه اخرى ، بواسطة الشحن الطائفي للقوى الخارجيه ، والذي وصل الان لحد الصراع داخل المذهب الواحد[٢] .

٤- عدم وجود قائد بارز للثورة حاصل على التفويض الثوري يستطيع ان يخط طريقاً جديداً ينهض بالدوله من واقعها الحالي الى مستوى افضل ينتهج السبل الديمقراطيه لادارة المرحله الانتقاليه ، وان وجدت قيادة فهي للجان او هيئات يتم تفويضها من الخارج ويعطيها المسؤوليه ويبرزها ويدفع بها الى الظهور[٣] .

---

[١] عبد الحميد الابراهيمي ،المغرب العربي في مفترق طرق ،مركز دراسات الوحده العربيه ،بيروت ،١٩٩٦ ،ص٢١٤ .

[٢] نديم منصوري ،مصدر سبق ذكره ،ص ص٣٨-٣٩.

[٣] عبد الحي زلوم ،مصدر سبق ذكره ،ص٣١.

حيث ترى الادارة الامريكيه ان الحركات الاسلاميه السنيَه تشكل خطراً كبيراً عليها مقارنة بتلك الحركات الشيعيه ، محتجين بغلق باب الاجتهاد في الاولى منذ الحقبه العباسيه ولحد وقتنا الراهن ، وبالتالي يشكل هذا الامر صعوبه بالغه في اصدار تعديلات حول بعض المفاهيم ، مثل موضوع الجهاد والعلاقه بين الاسلام والاديان الاخرى التي تشكل خطراً على المصالح الغربيه في المنطقه وحرجاً على حكومات المنطقه العربيه ، على العكس من الحركات الاسلاميه الشيعيه التي يدفع عنها الحرج من خلال بقاء باب الاجتهاد مفتوحاً فبالتالي يكون للمؤسسه الدينيه مجال من الحريه فيما لو اختارت سياسه معينه تلبي طموحها وتحقق مصالحها ، ويظهر هذا جلياً في نظام ولاية الفقيه المتبع في ايران وتطبيقهم مبدأ "المرونه البطولية" التي تنتهجها الحكومه الايرانيه عندما تشعر بالضغط والحرج من قبل الغرب ، حيث في كل مرة تقوم فيها بالتنازل عن موضوع معين لتكسب في مكان آخر ، وهذه المناورات السياسيه هي لامتصاص الزخم الدولي ، بدأً من توقف تصدير الثورة ولغاية موضوع الملف النووي ، وهذه السياسه البراغماتيه هي اساس نجاح السياسه الخارجيه لايران ولنظام ولاية الفقيه بالتحديد[١].

وفي هذا السياق تبدو الولايات المتحده الامريكيه راغبه الى اعتماد النموذج التركي "حزب العداله والتنميه" كبديل عن الاسلام السلفي الجهادي ، حيث ان نموذج "اردوغان" يزاوج بين الدين والديمقراطيه (العلمانيه المعتدله) الامر الذي يتناسب وطموحات الادارة الامريكيه ويغنيها عن التعاون مع الاسلاميين السلفيين ، ومن الممكن ايضاً تعميمه كخيار مطروح لمنافسة نظام ولاية الفقيه في ايران .

ثانياً : مستقبل التيار الليبرالي (العلماني):- ان اي ضعف او هبوط في قوة التيار الاسلامي ، هو بالتاكيد يشكل مصدر دعم وقوة للتيار المضاد ، سواء احزاب المعارضه او الباقين من اتباع النظام السابق الذين بدأوا يعيدون نشاطهم خارج اطار الحزب الحاكم السابق .

ان الاسلاميين غير مستعدين لمشاركة الاخرين في السلطه التي وصلوا اليها بعد صبر ونضال وكفاح مرير دفعوا فيه ثمناً باهضاً من دماء وارواح كبيرة، فهُم ينتهزون وجود جماعات محليه متذبذبه وغير مستقره ، ووجودهم داخل مجتمع دولي متردد يسعى لتحقيق مصالحه بشتى الطرق ، لذلك سيسعون للتحرك لتحقيق اهدافهم بالوقت نفسه لطمأنة الآخرين بعدم الاضرار بمصالحهم، وعليه سيقوم الاسلاميون بعقد صفقه او صفقات مع الغرب مقابل مساعدة الغرب لهم سياسياً واقتصادياً، والسعي نحو المحافظه على الهدوء في المنطقه وضمان امن اسرائيل ودعم الحرب على الارهاب وضمان تدفق

[١] نديم منصوري ،مصدر سبق ذكره ،ص ص١٠-١١.

مصادر الطاقه ، وهذه السياسه البراغماتيه للاسلام السياسي تجعله يفقد قواعده تدريجياً . فمن جانب كانوا في ما مضى يقاتلون الكفار والمستعمرين والعملاء (تعبيرات خاصة بهم) ، وكانوا معادين للغرب الراسمالي وحتى الشرق الشيوعي ، نراهم اليوم يناشدون ويستدعون الكفار والاجانب للتدخل في ليبيا بالامس وسوريا اليوم من اجل خلع الحكام الذين اضطهدوهم لعقود ، وبالتالي بات عدو الامس حليف اليوم[1] . لقد نجح الاسلاميون عندما كانوا معارضه لانه كان بإمكانهم لوم الاخرين ، لكنهم سيلامون وهم في الحكم لان الاخرين سيلقون باللوم عليهم ، بالمقابل اذا خففوا من اسلاميتهم في سياستهم الداخليه سيفقدون قواعدهم ، واذا اتبعوا اجندتهم الاسلاميه فسوف يصبحون اعداء للغرب ، واذا اجلوا الصراع مع اسرائيل فأن خطابهم سيكون متناقضاً مع خطابهم السياسي وعقيدتهم ، لكنه يهادن حلفاؤهم الجدد في الغرب ، واذا برروا اعتدالهم بانه تكتيك مرحلي وليس استراتيجيه فسوف ينكشفون ان آجلاً ام عاجلاً، وإذا التزموا الهدوء والحياد فستعم الفوضى كوادرهم ويفقدون قواعدهم ايضاً[2]، لذلك نرى ان موقف الحركات الاسلاميه من التغيير لايحسدون عليه مطلقاً .

يوجد اليوم نوعاً من الغضب والتململ ليس من قبل احزاب المعارضه فحسب وانما داخل شق من "حركة النهضه" تجاه الرئيس "محمد المنصف المرزوقي" وتجاه "حزب المؤتمر" إجمالاً ، إذ يرون ان الحركه لم تسلم من سهام النقد المعلن والخفي الذي يوجهه لها بين الحين والآخر الرأي العام المحلي والدولي وكذلك احزاب اخرى من خلال مايتسبب به "المرزوقي" من توترات وأزمات على الصعيدين الداخلي والخارجي عبر التصريحات والقرارات التي يتخذها بين الفينه والاخرى ، الامر الذي من شأنه ان تقوم الحركة ربما باعادة النظر في ترشيح الامين العام للحركه "حمادي الجبالي" رئيس الحكومه الاسبق لخلافة "المرزوقي" او شخصاً آخر يتم الاتفاق عليه لاحقاً[3]، حيث أكد الشيخ "عبد الفتاح مورو" نائب رئيس "حركة النهضه" في حديثه عن حكومة تصريف الاعمال الحاليه جكومة "مهدي جمعه" ، ان على هذه الحكومه تقع مسؤولية إصلاح الواقع الاقتصادي والامني ، خاصة بعد تكرار حوادث الاغتيالات لرموز المعارضه التونسيه ، وكذلك الانتقال الديمقراطي للسلطه والابتعاد عن دكتاتورية الاكثريه وعدم تهميش الاقليه ، وفي معرض تقييمه لاداء الحكومه والمعارضه ، اكد الشيخ "مورو" انه تم اهدار الكثير من الوقت والطاقات ، متهماً حركته بالمسؤوليه الكامله على ذلك ، حيث طالب في وقت سابق من اعضاء المكتب التنفيذي

---

[1] عبد الحي زلوم ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٤.

[2] المصدر السابق، ص٣٥.

[3] ينظر الموقع : www.turees.com/arrakmia/114886

للحركه بترك الحكم لانها لم تعد تصلح له ، بسبب الاخطاء الكثيره التي تسببوا بها ، ومقابل ذلك عليهم الاهتمام بموضوع التداول السلمي للسلطه واعطاء فرصة للشباب داخل الحركه لاخذ مكانهم في القيادة بدل القيادات الحاليه التي اصابتها الشيخوخه السياسيه ، واعتبر مطالبة "الغنوشي" لـ "المرزوقي" بتقديم استقالته من رئاسة الجمهوريه ، ماهي إلا محاولة لاحلال وجوه جديده واشراكها في المشهد السياسي الحالي لتتماشى مع متطلبات المرحله القادمه ، كما وعبّر الشيخ "مورو" عن نيته المسبقه في الاستقاله من الحركه لتلك الاسباب اعلاه ، واكد ايضاً من ان الحركه انحرفت عن مسارها الذي تاسست من اجله[1] .

وفقاً لما تقدم فنحن نعتقد بأن الحركه ستفشل ولن تحصل على ماحصلت عليه من مقاعد في الانتخابات القادمه وستضعف قياداتها وعلى رأسهم الشيخ "راشد الغنوشي" كما حدث للاخوان في مصر على اعقاب "ثورة ٣٠ يونيو" ، اذا لم تسارع قيادة الحركه على تجاوز السلبيات وتاخذ العبره مما حصل في مصر واذا لم تسارع بتجديد قياداتها وجعل هدف الحركه النهوض بتونس من واقعها السابق المظلم ومستقبلها المجهول الى حالة راقيه تخدم الجميع ويشارك فيها الجميع ويكون استلام المناصب على اساس الكفاءه والنزاهه فقط وليس لاعتبارات اخرى . وهذا كله سيصب في صالح الاحزاب المدنيه على اختلاف مشاربها ، لان الموضوع اليوم بات غير محصور على حزب او اتجاه او تيار معين ، فلا يمكن ان تحكم تونس من خلال حزب واحد او فكر محدد او ايدولوجيه معينه ، فالذي سيحكم تونس هم كل هؤلاء وحسب ماتمليه نتائج الانتخابات وميول الشارع التونسي .

ان تطبيق مبادئ الديمقراطيه من خلال استقرار مفاهيمها ، كالتعدديه السياسيه وخاصة تطبيق الديمقراطيه داخل الحزب نفسه ، وترسيخ روح المواطنه وحقوق الانسان والمساواة داخل المنظومه القيميه للمجتمع التونسي ، يعّد عاملاً حاسماً للتحول الآمن لهذا المجتمع نحو الديمقراطيه، وبدون ذلك ربما لن تستطيع الديمقراطيه الوليده او الناشئه ان تزداد قوة إلا من خلال صراع طويل بين مؤيدي الديمقراطيه ومعارضيها ، والتي ربما ستتحول الى حرب اهليه وضعف في المؤسسات الشرعيه والدستوريه ، وربما الاخطر من ذلك هو فقدان امن المواطن الذي سيؤدي حتماً الى فقدان استقرار المجتمع والدوله معاً وكذلك الى خلل في العلاقه بين القيم الثقافيه للمجتمع وصيرورة العمليه الديمقراطية[2] .

تشهد تونس حالياً تجاذباً واضحاً بين نظام قديم يواجه صعوبات الاستمرار ولكنه يملك قدرة فائقه على التكيف وإعادة إنتاج نفسه ، وبين نظام جديد في طور التخلق من رحم الثورة ومطالبها ،

[1] ينظر الموقع : www.turees.com/aljarida/25940

[2] رضوان زيادة ،مصدر سبق ذكره ، ص١٥١.

ولكنه مازال يتلمس طريقه نحو الظهور والبناء ، فقد تمكنت قوى العهد السابق من حماية نفسها وترسيخ مواقعها عبر استخدامها الذرائعي لشرعية الثورة ، والتبرؤ الظاهري من مخلفات الحقبه السابقه ، ثم من خلال نفوذها الواسع في الادارة وسائر اجهزة الدوله . اما القوى الجديده التي افرزتها الثورة والتي استمدت قوتها وشرعيتها اساساً من الشارع والضغط الشعبي العام، فهي لم تقوى بعد على ترجمة مطالبها السياسيه في الاصلاح الجذري سواء على صعيد مؤسسات الحكم او رجالاته. والجانب الايجابي المثير للتفاؤل كان في الإقالات الاخيره التي طالت عدداً كبيراً من كبار قادة الاجهزه الأمنيه السابقين ، وتعيين شخصيات مقبوله لدى الجميع معروفه بالحياد والمهنيه ، كتعيين السيد "فرحات الراجحي" وزيراً جديداً للداخليه ، واخيراً قرار حظر كافة انشطة الحزب الحاكم تمهيداً لحله قضائياً وإرجاع مقراته وممتلكاته للدوله ، كل ذلك يبين نوعاً من الاستجابه لمطالب التغيير[١].

السؤال هنا كيف لابناء تونس ان يعبروا ببلدهم باتجاه تحول ديمقراطي حقيقي يشكل نموذجاً يمكن ان تحتذي به بقية الدول العربيه ودول "الربيع العربي" بالذات لاسيما وان تونس مرشحه لان تكون نموذجاً يحتذى به لدول المنطقه فيما لو نجحت تجربة التحول الديمقراطي فيها ، مع العلم ان تونس تملك مقومات ذلك النجاح من خلال نسبة الطبقه الوسطى الصاعده فيها وتنوع الاقتصاد وقوة المجتمع المدني وهناك دور فاعل للمرأه في الحياة العامه والسياسيه وكذلك قرب النخبه التونسيه من فرنسا واستفادتها من جامعاتها ومؤسساتها التعليمية، وارتفاع نسبة المتعلمين ونسبة اصحاب الشهادات العليا مقارنة ببقية دول المنطقه ، وكذلك الاسلام المعتدل المقترن بالمذهب المالكي وكذلك التجانس الطائفي والاثني، وغيرها من العوامل التي ذكرناها سابقاً، كل ذلك يدفعنا الى القول بان تونس متوجهه الى الاستقرار وبشكل اسرع من بقية دول "الربيع العربي" الاخرى، وكما يبدو من مجريات الاحداث داخل هذه الدول فأن إنتقال عدوى التغيير هذه ستنتقل عاجلاً ام آجلاً الى بقية الدول الاخرى سواء كانت دوافع ومسببات هذا التغيير داخليه ام خارجيه، وبحسب طبيعة المصلحه والعلاقه بين هذه الانظمه والدول المؤثرة في النظام السياسي الدولي ، بمعنى انه لايوجد إستثناء لاي نظام من التغيير .

الخاتمة:

ان الحياة السياسيه في تونس مفتوحه على احتمالات عدّة من الصعب الجزم بها، بسبب التطورات المستمرة والطبيعه الديناميكيه للاحداث ، ولكنها بالنهايه ستؤول النتائج ربما الى ثلاثة مخارج:-

[١] ينظر الموقع : www.assakina.com/news/news2/26946.html

١- فاما الاستقرار المرتبط بالحياة الديمقراطيه الحقه .

٢- او الفوضى التي قد تعصف بالبلاد وتحولها الى دوله فاشله كالصومال او غيرها من الدول الاخرى .

٣- او العودة الى النظام الشمولي الاستبدادي سواء كان عسكرياً ام مدنياً .

على الارجح ان حالة تونس منذ بدايتها الاولى كانت اكثر سلميةً مقارنة ببقية "دول الربيع العربي"، كما وان الاسلام السياسي في تونس هو الاكثر اعتدالاً من جميع الدول العربيه وحتى الاسلاميه، بسبب اعتناق غالبية الشعب التونسي للمذهب "المالكي" الذي يتسم بالوسطيه والاعتدال مقارنة ببقية المذاهب الاسلاميه الاخرى ، فضلاً عن كون الشعب التونسي هو شعب مسلم بالفطرة ولايهتم بالجانب العقائدي البحت ، وهناك ايضاً حالة يقظه ومراقبه شعبيه دقيقه ومستمرة لمجريات الاحداث تترجم الى حركة تظاهر واحتجاج كلما دعت الحاجه لذلك وتأزمت الخلافات بين الحكومه المؤقته والمعارضه والتي غدت تقليداً شبه يومي تقريباً ، كما وان ظاهرة التسييس واسع النطاق بين عامة التونسيين وخاصة فئة الشباب ، والشعور المتنامي بالثقه بالنفس والامل بالمستقبل ، كل ذلك شكّل عوامل ضغط على جميع القوى باتجاه التغيير .

ان تخوّف المجتمع التونسي من انتهاك حرياتهم الشخصيه بمختلف قناعاتهم الدينيه والفكريه والسياسيه يأتي من خلال منظارين متناقضين هما :

١- استبداد باسم الدين ينجم عن قراءة أحادية مغاليه للاسلام ، الذي يؤدي الى التدخل بالقوة في حياة المواطنين الخاصه للنيل من حقوقهم وحرياتهم المدنيه ومن مبادئ الديمقراطيه، ومثال عليه الحكومات الدينيه الثيوقراطيه.

٢- استبداد بأسم الحداثه الذي يعمل على إلغاء الدين من الحياة العامه بالقوة ايضاً ، من خلال استخدام اجهزة الدوله لضرب الدين ، وبالتالي سينتهي به الامر الى انتهاك الحريات وحقوق الانسان وتعطيل الديمقراطيه ، كما هو شأن الحاله السابقه ، ومثال عليها الحكومات الاوتوقراطيه وليس ببعيد عنا حكومتي "بورقيبه" و "بن علي" .

لذلك نرى ان الدوله الديمقراطيه القادمه لايمكن ان تكون إلا دوله مدنيه قائمه على مبادئ الديمقراطيه وحقوق الانسان وتستمد مشروعياتها من الانتخاب الدوري وامكانية محاسبتها وانتقادها ، مما ينفي عنها اي شكل من اشكال القدسيه ، مع ايلاء الاسلام منزله خاصه على اعتباره دين اكثرية الشعب ، مع ضمان حقوق كافة الاديان والمعتقدات الاخرى ، كما يجب الانتباه الى موضوع غاية في

الاهميه الا وهو كيفية التعامل مع الماضي وكيفية تفكيك إرث النظام القديم ليبنى محله نظاماً ديمقراطياً جديداً معتمدين على مبدأ عفى الله عن ما سلف ، واحالة من يثبت تورطه بجرائم وملفات فساد الى القضاء لينظر فيه كلمته الفصل ، وتطبيق مبدأي "البيريسترويكا" و "الغلاسنوست" التي اثبتت نجاحاً هائلاً في تطور الشعب السوفيتي كنموذج.

ان مضمون العلاقه بين الدوله والدين والهويه هي موضوع جدلي واسع لاتوجد فيه وصفه سحريه مُعدة سلفاً ، بل هو عبارة عن عقد اجتماعي يتفاعل مع التطور السياسي والثقافي والاقتصادي لكل مجتمع . وكذلك بناء قوات امن وشرطه تتميز بالاحترافيه وعدم التمييز والنزاهه والحياديه مع عدم الانتماء او الولاء الى اي جهه سياسيه او فئويه واتباع منهج للاصلاح المؤسسي واعادة الهيكله في طريقة التوظيف ومناهج التدريب والتثقيف ، لذلك يقع على عاتق احزاب الحكومه واحزاب المعارضه ان يسمو على خلافاتهم من خلال الحوار لتدعيم المصالحه الوطنيه وتحقيق اهداف "الثورة" التي من اجلها نشبت . وعلى كل حال فأن الادارة الامريكيه لاتخشى خسارة حلفاؤها السابقين في المنطقه، وذلك لأمكانية تعويضهم بحلفاء جدد يتناسبون مع استراتيجيتها الجديده في المنطقه .

وفي النهاية يمكننا القول ان ماحدث في تونس ودول "الربيع العربي" اسقط عدداً من النظريات التقليديه التي طالما رددتها الدراسات السياسيه الغربيه وخاصة مايتعلق بنظرية "الاستثناء العربي" حينما يتعلق الامر بالديمقراطيه وإمكانية الشعب العربي بالانتفاظ على حكوماته الدكتاتوريه .

The tunisian revolution: the reality and the future

Assistant Instructor:
Mohammed Kadhim Al- Ma'eni

Abstract

The burning event of Bou Azizi with the end of 2010 is not considered only the first spark for the Tunisian popular uprising but a spark for the rest of the uprisings that have occurred in the Arabian region. What makes the Tunisian uprising differs from other uprisings is its peaceful nature and the lack of casualties in comparison with Yemen, Egypt, Libya and Syria. The phase of transition that Tunisia has passed through towards democracy, witnessed many conflicts between the competitive parties. Among those parties two trends have appeared; The first is the Islamic movement led by Al-nahda Party, and the second is the liberal trend, which includes the nationalist, the socialist, and the communist parties. This competition has led to the formation and dissolution of a number of governments during the period from the beginning of 2011 to the beginning of 2014.